مجلس الأمن

السنة السادسة والستون

مؤقت

الجلسة **٦٤٧٢**

الجمعة ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد باربالیتش	(البوسنة والهرسك)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشوركين
	ألمانيا	السيد فيتيغ
	البرازيل	السيد فيوتي
	البرتغال	السيد موارايس كابرال
	جنوب أفريقيا	السيد سانغكو
	الصين	السيد وانغ من
	غابون	السيد مونغارا موسوتسي
	فرنسا	السيد أرو
	كولومبيا	السيد أوسوريو
	لبنان	السيد سلام
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد مارك لايل غرانت
	نيجيريا	السيدة أوغوو
	الهند	السيد هارديب سينغ بوري
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة رايس

جدول الأعمال

بناء السلام بعد انتهاء النزاع

بناء المؤسسات

رسالة مؤرخة ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١١ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للبوسنة والهرسك لدى الأمم المتحدة (S/2011/16)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506.

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

بناء السلام بعد انتهاء النزاع

بناء المؤسسات

رسالة مؤرخة ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١١ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للبوسنة والهرسك لدى الأمم المتحدة (S/2011/16).

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أرحب بحضور الأمين العام، معالي السيد بان كي – مون، لهذه الجلسة.

بموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أود أن أدعو ممثلي الأرجنتين، أرمينيا، أستراليا، أفغانستان، أوغندا، أوكرانيا، باكستان، بلجيكا، بنغلاديش، بيرو، تركيا، تيمور – ليشتي، جمهورية تنزانيا المتحدة، الجمهورية الدومينيكية، جمهورية كوريا، سلوفينيا، صربيا، كرواتيا، كوستاريكا، مصر، المغرب، المكسيك، نيبال، نيوزيلندا، واليابان إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

وباسم المجلس، أرحب ترحيبا حارا بنائب رئيس وزراء تيمور – ليشتي، دولة السيد خوسي لويس غوتيريس.

بناء على دعوة الرئيس، شغل ممثلو البلدان المذكورة آنفا المقاعد المخصصة لهم في قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو سعادة السيد بيتر فيتيغ، رئيس لجنة بناء السلام والممثل الدائم لألمانيا.

وبموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس أيضا، أدعو السيد بيتر شفايغر، نائب رئيس بعثة الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة، والسيدة أليس مونغوا، القائمة بالأعمال في مكتب المراقب الدائم للاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة.

يبدأ مجلس الأمن الآن النظر في البند المدرج في جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2011/16، التي تحيل الورقة المفاهيمية بشأن البند قيد النظر.

وأعطي الكلمة الآن للأمين العام، معالي السيد بان كي – مون.

الأمين العام (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على المبادرة بعقد مناقشة اليوم الخاصة. لقد قامت البوسنة والهرسك ذاتها بعملية انتقالية كبيرة. فبلدكم تحول بسرعة من بلد يتلقى المساعدة الدولية في بيئة الصراع وما بعد الصراع إلى بلد يسهم في السلم والأمن الدوليين بصفته عضوا في مجلس الأمن. وإنني أشيد باستعدادكم لإنشاء منبر لتبادل الخبرات في مجال بناء المؤسسات وتعزيز جهودنا المشتركة.

إن بناء مؤسسات فعالة وشرعية مهمة صعبة، حتى في ظل أفضل الظروف. ويمثل ذلك الأمر تحديات أكبر في حالات ما بعد الصراع. وللأسف، فإن سجل الدعم الدولي لبناء المؤسسات متفاوت. ويمكننا تحسين أدائنا.

والمؤسسات يمكن أن تكون حاسمة في استدامة السلام والحد من خطر الانتكاس إلى العنف. ومن ثم، فإن بناء مؤسسات شرعية وفعالة تحترم حقوق الإنسان وتعززها يجب أن يكون عنصرا رئيسيا في جهود بناء السلام بشكل عام.

وتتيح هذه المناقشة المفتوحة فرصة هامة لاستعراض دور المجلس ذاته في هذا المجال وما استفدناه من دروس.

وتشير التجربة إلى أن هناك ثلاثة دروس رئيسية يتعين علينا تطبيقها في جهودنا الجماعية.

أولا، يتعين علينا تعزيز الملكية والقيادة الوطنيتين والاستفادة من المؤسسات القائمة. وأنا لا أقصد الحكومات الوطنية أو المؤسسات الأساسية للدولة فحسب، ولكن أيضا الحكومات المحلية والهيئات التابعة لها والمجتمعات المحلية والقطاع الخاص والجماعات النسائية وغيرها من الأطراف الفاعلة في المجتمع المدني.

ولا يمكن بناء مؤسسات متجاوبة وجامعة إلا بمعرفة الأطراف الفاعلة الوطنية، مستخدمة في ذلك معرفتها بالسياق، والمؤسسات القائمة والأسباب الجذرية للصراعات. والمساعدة الدولية يتعين أن تستفيد مما هو موجود بالفعل ويمكن أن تساعد من خلال تحديد القدرات الوطنية الكامنة وحمايتها ورعايتها. والاستعراض الجاري للقدرات المدنية الدولية يسترشد بهذا المبدأ. والمساعدة الدولية في مجال بناء القدرات ينبغي أن توجه القدرات الوطنية، وألا تكون بديلا عنها مطلقا.

والأمر يتطلب أيضا نظما أكثر فطنة ومرونة، بما في ذلك بناء شراكات أقوى يمكن أن توفر أنسب القدرات المدنية، ولا سيما من البلدان النامية ومن بين النساء. وإمكانية الحصول على تمويل يعتمد عليه ويتسم بالمرونة في وقت مبكر ستحقق أيضا هذا الهدف.

ثانيا، يجب أن نتجنب الحلول التي تصلح لجميع الحالات. ومحاولات فرض نموذج خارجي على بلد في مرحلة ما بعد الصراع يمكن أن تضر أكثر مما تنفع. فمؤسسات كل بلد تتبع مسارا خاصا بها وتتطور بالسرعة التي تناسبها. وينبغي السماح لها بأن تتطور تدريجيا مع وجود مستوى معين من التجارب للتعلم والتغيير. وبالمثل، ينبغي عدم التعامل مع التغيير المؤسسي باعتباره عملية تقنية. بل ينبغي النظر إليه ومتابعته ضمن السياق الأوسع للعمليات السياسية في بلد ما وتطوره والتغير الاجتماعي فيه.

وفي غينيا - بيساو، استخلصنا أن المؤسسات الضعيفة على مستويات متعددة لا تزال من بين الأسباب الرئيسية لانعدام الاستقرار السياسي وغياب التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

والمؤسسات ليست مجرد هياكل مادية. فهي ترتبط أيضا بالقواعد والقيم غير الرسمية والثقة والتماسك الاجتماعي. وثقة الجمهور في الشرطة، على سبيل المثال، مطلوبة ليتسنى لقوات الشرطة بعد إصلاحها أن تكون فعالة وأن تستعيد السلطة. ومن الضروري وجود قواعد مشتركة لتمكين النظم القانونية من تطبيق القانون بالتساوي على الجميع، بما في ذلك الجماعات العرقية المختلفة والأقليات والنساء. واحترام المعايير الدولية، بما في ذلك قانون حقوق الإنسان، سيدعم ثقة الجمهور في المؤسسات.

وبناء هذه الصفات والقدرات المعنوية ومعالجة التصورات العامة يكتسيان أهمية خاصة في مجتمعات ما بعد الصراع. والمساعدة الدولية يمكن، في بعض الأحيان، أن تيسر هذا التغيير، ولكنها لن تتمكن من ذلك إلا إذا كانت مراعية بشدة للديناميات السياسية والاجتماعية وكيفية تطورها بمرور الزمن.

ثالثا، ينبغي البدء في بناء المؤسسات مبكرا والإبقاء عليها لعقود وليس لسنوات. وفي الأجل القصير، يتعين إحراز تقدم مبكر وملموس في عدد قليل من المجالات ذات الأولوية لاستعادة الثقة وزيادة شرعية المؤسسات الوطنية. ويمكن أن تشمل هذه المكاسب توفير الأمن في المناطق الرئيسية من البلد، وزيادة إمكانية الوصول إلى نظم العدالة أو توسيع نطاق الخدمات الصحية والتعليمية. ويمكن لبناء القدرات بصورة سريعة ومركزة أن يمكن المؤسسات الرئيسية من بدء

العمل مرة أخرى. وحفظة السلام والعاملون في المجالين الإنمائي والإنساني يمكنهم القيام بدور هام في هذا الصدد.

وفي الوقت نفسه، يمكن أن تكون جهود الإصلاح السابقة لأوانها محفوفة بالمخاطر، ولا سيما إذا كانت تجري في ظل حكومة انتقالية قصيرة الأجل وقبل تنظيم أول عملية انتخابية بعد انتهاء الصراع. وتحقيق التوازن السليم بين الجهود قصيرة الأجل وطويلة الأجل أمر بالغ الأهمية والربط بين الاثنين لا يقل أهمية عن ذلك. وكثيرا ما تغفل الجهود الدولية عن إدراك أن بناء مؤسسات فعالة جهد طويل الأجل، حتى في ظل ظروف مستقرة نسبيا. ويمكن إحراز بعض التقدم في فترة تتراوح ما بين ٣ إلى ٥ سنوات، ولكن التوقعات ينبغي أن تكون واقعية. ولذلك، بطبيعة الحال، آثار على المجلس والبعثات التي يأذن بها.

وخلال السنوات الأخيرة، شهدنا زيادة ملحوظة في ولايات بناء المؤسسات التي أسندها المجلس لعمليات حفظ السلام والبعثات السياسية. وحيث تكون البعثات مفوضة بدعم بناء المؤسسات، بما في ذلك مؤسسات سيادة القانون والأمن، يجب أن نقوم بالمزيد من العمل لكي نكفل منذ البداية مشاركة فعالة مع أطراف فاعلة دولية أخرى. ويقتضي هذا تعزيز الشراكات والتنسيق فيما بين المجلس، والأمانة العامة، ووكالات وصناديق وبرامج الأمم المتحدة، والمؤسسات المالية الدولية، والمنظمات الإقليمية وغيرها.

وإذ يستعرض المجلس ولايات وخطط العمليات الانتقالية لديه، يمكنه أن يشرك هؤلاء الشركاء بشكل أكثر تواترا وعلى نحو مباشر لكفالة الانتقال السلس إلى أطراف فاعلة أخرى عندما تغادر بعثاتنا. وفي هذا الصدد، توفر لجنة بناء السلام منصة سياسية هامة للبلدان المدرجة في جدول أعمالها، يمكن أن تساعد في تركيز الاهتمام على أولويات بناء المؤسسات على الأجل الطويل وتعبئة الموارد لها، وتشاطر الدروس المستفادة واستدامة مشاركة المجتمع الدولي.

وهناك الكثير من العمل الذي يمكن أن نقوم به لتعزيز جهودنا والحد من التشتت وتشجيع إتباع نهج متسق. ويمكننا أن نجسد بناء المؤسسات على نحو أفضل في التقييمات، ونحدد المؤسسات القائمة التي يمكن تطويرها، ونكفل بشكل أفضل القدرة على التنبؤ والمساءلة عن الأداء من جانب منظومة الأمم المتحدة.

إن العديد من الخطوات التي نتخذها في إطار خطتي بناء السلام والتكامل لدينا تعزز الاتساق ضمن منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك الأطر الاستراتيجية المتكاملة التي تجمع حاليا بين البعثات وأفرقة الأمم المتحدة القطرية حول أهداف استراتيجية مشتركة. ولكننا لن نستطيع أن نحقق تعزيز الاتساق إلا من خلال الدعم الفعال للدول الأعضاء. فعلى سبيل المثال، نحتاج إلى اتساق أكبر من جميع السلطات التفويضية لتيسير المزيد من التعاون الفعال والعمليات الانتقالية السلسة. ولتعزيز الاتساق والتنسيق فيما بين المانحين القدر نفسه من الأهمية، وينبغي البدء به من المراحل الأولى.

وينبغي للمجلس، من جانبه، أن يسند ولايات واضحة وقابلة للتنفيذ ويدرس بعناية دور مجموعة من الأطراف الفاعلة داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها. ويؤدي المجلس والبعثات التي يأذن بها دورا أساسيا في بناء بعض أهم المؤسسات في البلدان الخارجة من الصراعات.

وسيرتهن نجاحنا بمدى قدرتنا على نشر الخبرات والموارد المناسبة في الوقت المناسب، ونوعية تعاوننا مع شركائنا الوطنيين والدوليين، وبما إذا كنا نطبق فعلا ما استفدناه من دروس. ومرة أخرى، أشكركم، سيدي، على التزامكم بهذه المسألة الحيوية وتركيزكم عليها، وعلى مبادرتكم ومشاطرتنا نموذج بلدكم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر الأمين العام على بيانه.

أعطي الكلمة الآن لدولة السيد خوسي لويس غوتيريس، نائب رئيس وزراء تيمور – ليشتي.

السيد غوتيريس (تيمور – ليشتي) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية الثرية بالمعلومات.

وأود، بالنيابة عن تيمور – ليشتي، أن أشكركم، سيدي، على عقد هذه المناقشة المواضيعية الهامة وعلى دعوتكم الكريمة لنا للانضمام إلى المجلس في هذه المناسبة الهامة للغاية. ولم تتمكن زميلتي، وزيرة المالية إميليا بيريس، رئيسة مجموعة الدول الهشة السبع، من الحضور معنا نظرا لأنها ترافق رئيس الوزراء في برلماننا لمناقشة ميزانية عام ٢٠١١.

وتركز ميزانية هذا العام على تطوير الهياكل الأساسية ورأس المال البشري لبلدنا. وتمثل عملية إقرار الميزانية أداة تمكينية أساسية لدعم برنامجنا لبناء الدولة. وقد ازداد اهتمام الجمهور بهذه العملية بصورة كبيرة مما حتم علينا بثها حيا على شبكات التلفزيون والإذاعة لمدة ١٣ يوما في كل أنحاء البلد.

واليوم، فإن الحالة في تيمور – ليشتي غنية عن البيان. وقد واجهنا جميعا الأزمة المالية العالمية، ومع ذلك، فقد حققت تيمور – ليشتي على مدى ثلاث سنوات متتالية نموا اقتصاديا زاد متوسطه على ١٠ في المائة. وقد وَضَعَنا ذلك في مرتبة الاقتصادات العشرة الأسرع نموا في العالم. ومكننا هذا النمو من خفض معدل الفقر بنسبة ٩ في المائة، وعكس مسار ارتفاع مستويات الفقر التي بلغت ذروتها بمعدل ٥٠ في المائة أثناء الأزمة. وأدى هذا الانخفاض إلى انتشال ٩٦ ٠٠٠ شخص من دائرة الفقر المدقع. وسجل مؤشر الأمم المتحدة للتنمية البشرية لعام ٢٠١٠، تقدم تيمور – ليشتي ١٤ مرتبة.

وهبط معدل البطالة هبوطا حادا، حيث يعمل حاليا ٩٦ في المائة من الرجال الذين تتراوح أعمارهم بين ٣٠ و ٤٩ عاما، وتعمل اثنتان من كل خمس نساء على مدار العام. وفي عام ٢٠٠٧، عمل ٨٥ في المائة من التيموريين في قطاع الزراعة، وأما اليوم، فيبلغ ذلك العدد ٦٧ في المائة من الرجال و ٦١ في المائة من النساء. وقد ارتكز جزء كبير من هذا الإنجاز على تعزيز المؤسسات.

ومن إضفاء الطابع المهني على الخدمة العامة إلى إصلاح قطاع الأمن والنظام الضريبي للدولة، ومن تعزيز الشفافية من خلال إنشاء الخدمة المدنية ولجان مكافحة الفساد إلى إصلاح الإدارة المالية العامة، ساعدت جميع المؤسسات على استدامة السلام من خلال تحسين تقديم الخدمات الاجتماعية.

وفي القريب العاجل، ستكون جميع نفقات الحكومة متاحة للناس بصورة آنية في بوابة على شبكة الإنترنت، مما سيكفل المزيد من الشفافية وزيادة كفاءة الإنفاق العام. وتجسد عملية تحديد أولويات تيمور – ليشتي الوطنية هذه الاستجابة الاستراتيجية الوطنية القائمة على أسس محلية لتحديات بناء الدولة بعد انتهاء الصراع. إن تحديد الأولويات الوطنية الخاصة بطريقة تتابعية قد سمح لنا بتحديد مسائل معينة ومن ثم حلها. ومن تثبيت الاستقرار إلى ضمان الأمن الغذائي، اقتضت هذه المسائل حلولا فورية منسقة واستراتيجية بدون تحويل انتباهنا عن مهمة الإصلاح العام.

وإذ خرجنا من الأزمة في عام ٢٠٠٦، كان التحدي المباشر أمامنا هو تثبيت الأمن والاستقرار لكي يستطيع الناس البدء بإعادة البناء. وفي تلك اللحظة الحرجة، واجهت تيمور – ليشتي قرارا حاسما: إلى أي صوت ينبغي أن نستمع

من أجل توجيهنا في غمرة العروض الدولية لتقديم الدعم؟ وفي هذا الوقت، أود أن أشكر الأمين العام ومجلس الأمن على الاستجابة في الوقت المناسب لطلبنا للمساعدة.

لقد أثرت أزمة ٢٠٠٦ تأثيرا كبيرا على تيمور الشرقية. وأثناء زيارة الأمين العام لتيمور – ليشتي، زار ١٠ مخيمات في ديلي، عاصمتنا. وفي ذلك الوقت، كان ١٥٠ ٠٠٠ شخص مشرد داخليا يعيشون في الخيام في تيمور الشرقية. وهذه مشكلة يستغرق حلها عقودا في أماكن كثيرة. وفي تيمور الشرقية بذلنا قصارى جهدنا، بمساعدة المجتمع الدولي وممثلي الأشخاص المشردين داخليا أنفسهم، ومن خلال مناقشة سبل إيجاد الحلول، تمكنا من حل المشكلة خلال عامين. وعليه، فإننا نشكر الأمين العام وجميع البلدان والخبراء الذين ساعدونا في تلك العملية.

وإبان الأزمة، تلقينا الدعم من بلدان عديدة، ساهم ٣٦ بلدا منها بأفراد في بعثة الشرطة التابعة للأمم المتحدة، مما جسد مجموعة متنوعة من السياسات العامة والنظريات. كذلك في ذلك الوقت واجهنا المهمة صعبة لنيل ثقة الجمهور بقوات الدفاع والأمن التابعة لنا، فضلا عن الثقة بمؤسساتنا بشكل عام. ولذلك كان علينا تولي ملكية هذه العملية. وبمساعدة من الأمم المتحدة، بدأنا بإصلاح القطاع الأمني. وبدأت الانقسامات القائمة في قوات الدفاع والأمن تتلاشى ببطء من خلال التأهيل المهني وتحسين الإشراف والإدارة. كما جرت تحسينات في البنية التحتية للأمن وفي الرواتب وإصلاحات لنظام الترقيات، وضمان استعادة الجدارة والقدرة بوصفهما المعيارين الأساسيين للتقدم الوظيفي. كما ساعدت تلك الإصلاحات في تأمين السلام والاستقرار وضمان عدم تعرض الدولة لأزمة أخرى.

والبرنامج الاجتماعي الرئيسي الثاني الذي عمل على تعزيز الاستقرار ينطوي على الاعتراف بقدامى المحاربين لدينا من خلال توفير المعاشات التقاعدية. لقد خصصنا ٥٨ مليون دولار في ميزانية هذا العام لذلك الغرض. ونعرف نحن جميعا الذين لدينا خبرة في حالات الصراع مدى أهمية معالجة مسائل قدامى المحاربين. وشكلت تلك المعاشات التقاعدية جزءا من مجموعة أوسع للرعاية الاجتماعية المتكاملة التي تشمل الآن المسنين والأسر التي ترأسها إناث.

وبشرت تلك الإصلاحات ببداية لميثاق جديد بين المواطنين والدولة. وتتيح تلك النجاحات المجال لنا الآن لنقول وداعا للصراع وكلنا أمل وعزم، ومرحبا بالتنمية. وذلك هو شعار دولتنا اليوم.

ونجد أنفسنا في موقف فريد. وبعد أن فكرنا في حالات فشلنا ونجاحنا في الماضي، نرى أننا في وضع أفضل لنقل الدروس المستفادة، ولفت الانتباه إلى ما نعتبر أنه كان غير فعال عندما يتعلق الأمر بكيفية استخدام المعونة لدعم بناء المؤسسات في الدول التي تمر بمرحلة ما بعد انتهاء الصراع.

بالنسبة لتيمور – ليشتي، يمثل الحوار الدولي بشأن بناء السلام وبناء الدولة، الذي نشترك في رئاسته مع المملكة المتحدة، قناة هامة للغاية نستخدمها للانخراط في تبادل أراء مفتوح وصريح مع الدول الأعضاء الزميلة، وكذلك مع المناطق وشركائنا في التنمية. وفي الجلسة الأولى للحوار، الذي استضافته تيمور – ليشتي في نيسان/أبريل ٢٠١٠، أشار الأعضاء إلى أنهم لا يستطيعون رؤية آراءهم تتجسد في الحجم الكبير من العمل المكرس لمعالجة الصراعات في بلداننا. لم نتمكن من رؤية آرائنا في خرائط الطريق والاستراتيجيات ومذكرات السياسات المطروحة.

وردا على ذلك، اتفق الأعضاء على تشكيل أربعة أفرقة عمل مخصصة للجمع بين أوجه التجربة الواسعة التي وفرتها الدول المتضررة من الصراعات والشركاء الدوليون،

من أجل تقديم خطة عمل موثوقة ومشروعة يرجع إليها المجتمع الدولي. وتركز أفرقة العمل على تنمية القدرات، تحت الرئاسة المشتركة لجمهورية الكونغو الديمقراطية واليابان؛ والأدوات لتقديم المعونة، تحت الرئاسة المشتركة لأفغانستان والسويد؛ وعمليات التخطيط، تحت الرئاسة المشتركة لسيراليون والمملكة المتحدة؛ والحوار السياسي، تحت الرئاسة المشتركة لليبريا والأمم المتحدة.

ومع مرور الوقت، نشأت رابطة بين البلدان ذات التجربة المباشرة في الصراع. وفي الواقع، يوفر تبادل تلك الخبرة الجسر الضروري لتحديد مجموعة متنوعة من البلدان والتواصل معها، وكلها متحدة في البحث عن السلام. وبذلك تم إنشاء منتدى للبلدان المتضررة التي تمر بمرحلة ما بعد انتهاء الصراع، على أساس يرتكز إلى التحديات الإنسانية الأساسية نفسها التي نواجهها جميعا وتمتد لتشمل مجموعة متنوعة من الثقافات واللغات والتاريخ. إن المنتدى، المعروف بمجموعة الدول الهشة السبع، هو منتدى جديد ومستقل للبلدان المتضررة من الصراعات والمناطق التي اجتمعت لتشكيل صوت جماعي واحد تخاطب به المجتمع الدولي.

وفي الجلسة الافتتاحية للمنتدى، الذي عقد في ديلي في العام الماضي، اجتمع ١٣ بلدا ومنطقة من أجل الإقرار بالروح القوية للتضامن بين بلداننا ومناطقنا، مما يعكس رغبة قوية في العمل معا في إطار مجموعة الدول الهشة السبع لتبادل الخبرات والآراء بشأن التحديات والإخفاقات والنجاحات من أجل تحقيق الانتقال السريع إلى السلام والتنمية المستدامين. وكان لزميلي وزير المالية شرف الترشح لتولي منصب الرئيس.

ويبلغ عدد سكان مجموعة الدول الهشة السبع الآن حوالي ٣٥٠ مليون شخص. وتعتزم المجموعة أن تكون ملكية جدول أعمال بناء الدول لنا، وأن نستفيد من الحكمة الموحدة لـ ٣٥٠ مليون نسمة من أجل تزويد المجتمع الدولي بالأدوات اللازمة لإحداث التغيير الحقيقي.

ونظرا لتجارب تيمور - ليشتي، وبالنظر إلى التجارب التي قدمتها لنا الدول الزميلة، من الواضح أن المؤسسات تؤدي دورا بالغ الأهمية في تحويل المسار بعيدا عن الصراع ونحو بناء دولة أكثر استقرار واستجابة وخضوعا للمساءلة. ولذلك نحن قلقون عندما نسمع مرارا وتكرارا بشأن الحالات التي تكون فيها الإجراءات التي اتخذها المجتمع الدولي في ذلك الصدد لا ترقى إلى مستوى الوعود التي قطعها.

وكما قلنا في مؤتمر قمة الأهداف الإنمائية للألفية في العام الماضي، فإن تقديم المعونة والبرامج التي تدعمها الجهات الفاعلة الدولية غالبا ما تكون غير قابلة للتطبيق وغير مناسبة وغير متماشية مع جداول أعمالنا وأولوياتنا، بما في ذلك فيما يتعلق ببناء المؤسسات. وفي تلك المناسبة نفسها، تحدت مجموعة الدول الهشة السبع المجتمع العالمي أن يلتزم بنموذج جديد للمشاركة الدولية في البلدان والمناطق المتضررة من الصراعات.

ويخبرنا أصدقاء آخرون عن التأخر في إنشاء الصناديق الاستئمانية التي لا تنجز بسرعة وبمرونة، وبالتالي تتسبب في تعطيل تدفقات المعونة الذي يؤثر سلبا على قدرات المؤسسات الناشئة على تحقيق نتائج واضحة يلمسها للناس.

وفي بلدي وكذلك في بلدان أخرى، فإن مسؤولية تنسيق سياسات شركائنا في التنمية والممارسات المتضاربة المختلفة تلقي على عاتق مؤسساتنا مسؤولية إضافية. ولكي نكفل تمكننا من الاعتماد على شركائنا، نرى أنه يجب

توجيه الإصلاح والدعم العاجلين نحو أربع مجالات رئيسية على الأقل.

أولا، يجب على الشركاء الدوليين مساعدتنا على بناء مؤسساتنا من خلال العمل في إطارها. ويتضمن ذلك إجراء استعراض كامل لطريقة تقديم المساعدة التقنية لبلداننا. وهذا أمر بالغ الأهمية إذا كنا نسعى إلى تعزيز شرعية الدولة وبناء ثقة الشعب بالمؤسسات الناشئة، ولا سيما خلال المراحل الانتقالية الحساسة.

ثانيا، لا يمكن بناء أي دولة على أساس مبادئ دولة أخرى. ولا يوجد نموذج شامل يمكن تطبيقه لمواجهة التحديات الفريدة التي تواجهها دولنا. يجب على الجهات الفاعلة الدولية تقدير أهمية السياق التاريخي والثقافة والتنوع الإقليمي والتعقيدات اللغوية والاختلافات الاجتماعية والتنافرات السياسية القائمة والعقلية المحلية. كل تلك العناصر بالغة الأهمية في بناء الدولة في الدول التي تمر بمرحلة ما بعد انتهاء الصراع.

ثالثا، يجب أن نكون واضحين تماما بشأن غرض المؤسسات المعتزم تقديم الخدمات لها، ومن ثم أن نكون دؤوبين في سعينا. ويجب أن يأخذ العمل الأولوية على الشكل. ولن تبرز ثقة الناس وانخراطهم في مؤسسات الدولة إلا عندما يرى المواطنون الفوائد الملموسة للمؤسسات ويحسون بها.

رابعا، يكتسي استمرار الحوار السياسي في إطار الدول – بين الرجال والنساء الذين يشكلون مجتمعاتنا والحكومة – أهمية بالغة بالنسبة لتعزيز الديمقراطية وتشجيع القبول بها، وبالتالي تحويل بناء الدولة إلى مسعى في جميع أنحاء الدولة تشترك فيه جميع الشعوب. وفي ذلك الصدد، بالنيابة عن مجموعة الدول الهشة السبع، أود أن أغتنم الفرصة الحسنة التوقيت التي تتيحها هذه المناقشة لاقتراح فكرة أن يقدم للأمين العام تقريرا يكون مكرسا لموضوع بناء المؤسسات في الدول المتضررة من الصراعات.

في الختام، إن كل ما نسعى إلى تحقيقه صعب ويتطلب وقتا. ومع ذلك، فإن ما تعطيه مجموعة الدول الهشة السبع الأولوية، وما عرضته على المجلس اليوم هي إصلاحات محددة، والأهم من ذلك، أنها إصلاحات عملية ويجب على المجتمع الدولي الالتزام بإجرائها الآن. وسنعمل مع شركائنا الإنمائيين من خلال الحوار الدولي لوضع تدابير ملموسة من شأنها تحسين المشاركة الدولية في الدول المتضررة بالصراع. وستكون هناك خطة عمل جاهزة بحلول نهاية هذا العام، وسنكون سعداء بمشاطرتكم نتائجها.

وكما أوضحت الدول الأعضاء في مجموعة الـ ٧ زائد في بيانها، تتفهم بلداننا أهمية التصرف بشكل عاجل مع الشراكات الدولية في هذا الوقت. وكما قال رئيس الوزراء زانانا غوسماو مؤخراً، إن هذا الوقت ليس وقت التشاؤم – هذا وقت الأمل والتغيير. ويحدوني الأمل في أن تصل هذه الرسالة إلى المجتمع الدولي وإلى أعضاء مجلس الأمن وأن يعملوا معنا للتأكد من أن دولنا وأممنا قادرة أيضاً على تحقيق انتقال سلس صوب السلام والاستقرار.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد بيتر فيتيغ، رئيس لجنة بناء السلام والممثل الدائم لألمانيا.

السيد فيتيغ (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أشكر الرئاسة البوسنية على عقدها هذه المناقشة الهامة وإعداد مشروع البيان الرئاسي.

أرحب بصفة خاصة بحضور الأمين العام، وأشكر السيد غوتيريس، نائب رئيس وزراء تيمور – ليشتي، على إحاطته الإعلامية الشاملة.

وأود أن أدلي بالملاحظات التالية بصفتي رئيس لجنة بناء السلام. تنتهي بعد خمسة أيام فحسب رئاستي للجنة، ولكن سأستمتع بها.

إن مسألة تنمية القدرات الوطنية في سياق بناء السلام بعد انتهاء الصراع قد عولجت على نحو خاص كموضوع رئيسي في تقرير الأمين العام لسنة ٢٠٠٩ بشأن بناء السلام في أعقاب انتهاء الصراع مباشرة (S/2009/304). ومناقشة اليوم ستسمح لنا بالتعمق أكثر في الجانب المهم المتمثل في بناء المؤسسات في أوضاع ما بعد الصراع المتسمة بالتعقد. ولذلك، أود أن أركز على نقاط ثلاث أساسية يمكننا أن نتناول من خلالها بناء المؤسسات من منظور بناء السلام.

أولاً، إن مبدأ الملكية الوطنية، وكما بين الأمين العام بوضوح بالغ، ينبغي أن يكون في بداية أي جهد لبناء المؤسسات أو إعادة بنائها في البلدان الخارجة من الصراع. إن كل حالة من حالات ما بعد الصراع فريدة من نوعها، وليس هناك من نموذج يمكن أن ينطبق على الجميع، ولذلك، فقد تتباين النُهج بشأن بناء المؤسسات بشكل كبير.

وفي حالات كثيرة، لعل أبرزها البوسنة والهرسك بعد انتهاء الصراع، ينبغي ألا نفترض أن المؤسسات والقدرات المطلوبة لتحول الدولة والمجتمع وإعادة بنائهما غائبة تماماً. وينبغي لنا أن نشجع إعادة هيكلة المؤسسات والقدرات الوطنية القائمة في مجالات حساسة – مثل قطاعي الأمن والعدل، والخدمات الأساسية والإنعاش الاقتصادي – وأن نبني على هذه القدرات الوطنية الموجودة. وفي نفس الوقت، من الأهمية بمكان إجراء تحليل دقيق وحوار متعمق مع أصحاب الشأن الوطنيين لتحديد الأولويات في إطار رؤية وطنية أوسع لبناء السلام.

ثانياً، ثمة حاجة أساسية لبلورة فهم مؤسسي مشترك داخل المجتمعات التي عصف بها الصراع. إن بناء المؤسسات يتجاوز مجرد إنشاء الهياكل التنظيمية وتعزيزها. فمن تقاسم السلطة والتداول عليها، والمشاركة الفعالة للمرأة في عمليات صنع القرار، إلى التوزيع العادل للثروة والفرص الاقتصادية، تسعى المجتمعات الخارجة من الصراع جاهدة لإعادة بناء نفسها على أساس قواعد جديدة للعبة.

ثالثاً، من الأهمية ألا يغيب عن بالنا أن كيانات مثل المجتمع والمنظمات المجتمعية والقطاع الخاص والمجتمع المدني تمثل هي الأخرى أشكالاً من المؤسسات، هي أساسية لتعزيز المصالحة الوطنية واستعادة الثقة وإعادة بناء النسيج الاجتماعي وإيجاد الفرص الاقتصادية في المجتمعات المتضررة بالصراع.

ومن المؤكد أن بناء السلام يمثل تحدياً كبيراً لمنظومة الأمم المتحدة برمتها، لكن كيف يمكن لهيكل الأمم المتحدة لبناء السلام أن يسهم في بناء المؤسسات في بيئات ما بعد الصراع؟ لقد كلفت الجمعية العامة ومجلس الأمن لجنة بناء السلام بالتركيز، في جملة أمور، على جهود بناء المؤسسات الضرورية للتعافي من الصراع.

وأود أن أقدم بعض الأفكار بشأن كيفية استمرار دور لجنة بناء السلام في التطور في هذا المضمار. إن انخراط اللجنة يوفر منبراً سياسياً ضرورياً لتيسير تحديد أصحاب المصلحة الوطنيين لأولوياتهم في بناء السلام. واللجنة يمكنها أن تشجع تحديد المؤسسات والآليات الرئيسية المطلوبة لجعل مجتمعات ما بعد الصراع أكثر مقاومة وقدرة على معالجة التوترات ومواجهة التحديات من خلال أساليب بعيدة عن العنف.

وانخراط اللجنة يوفر كذلك إطاراً لإنشاء شراكات والتزامات متبادلة بين الحكومات الوطنية وشركائها الدوليين

لدعم الأولويات الوطنية لبناء السلام. وتطوير ومراقبة أدوات هذا الانخراط يسمح للجنة بمواصلة التركيز على بناء المؤسسات، والتشجيع على تكامل الجهود وترابطها بين الأمم المتحدة والجهات غير التابعة للأمم المتحدة، والمساعدة في معالجة ثغرات التمويل أينما وجدت. وكهيئة استشارية لمجلس الأمن، يمكن للجنة أن تبقي المجلس على اطلاع بشأن الفرص الناشئة والتحديات التي تواجه بناء السلام في البلدان المدرجة في جدول أعماله.

إن دعم تطوير القدرات الوطنية لبناء المؤسسات القابلة للحياة وتحويلها وإدارتها في أبكر مرحلة ممكنة ينبغي أن يبقى في صميم جهودنا الجماعية. واللجنة إذ تنظر في التوصيات ذات الصلة من استعراض بناء السلام لعام ٢٠١٠، قد آلت على نفسها أن تركز أدوات مشاركتها في على نهج عملية لتنمية القدرات الوطنية حول الأولويات الحاسمة الأهمية لبناء السلام.

وفي الختام، أود أن أرحب بالبيان المشترك الذي سيدلى به رؤساء التشكيلات القطرية الخمس للجنة بناء السلام في مرحلة لاحقة من هذه المناقشة. وأعتقد أن هذا البيان المشترك هو الأول من نوعه لهذه الهيئة، وهو دليل على الجهود المبذولة لتطوير التفاعل بين التشكيلات القطرية الخمس.

واسمحوا لي أن أضيف بضع نقاط أخرى بصفتي الوطنية.

أولاً، إن الدعم الدولي لبناء المؤسسات ينبغي تصميمه بحيث يدعم الملكية الوطنية، لا أن يحل محلها. ومن الأمثلة الإيجابية لذلك المشاركة المرحلية لقضاة ومدعين عامين دوليين في محكمة الدولة البوسنية، الأمر الذي يمكن اتخاذه كنموذج هام في هذا الصدد.

في تيمور – ليشتي، ومع التقدم المحرز في تطوير القدرات الوطنية، رأينا، في إدراك متأخر، أن الانسحاب المبكر للقضاة والمدعين العامين والمحققين الدوليين ربما كان سابقاً لأوانه. وهذا قد يلقننا بعض الدروس القيمة للمستقبل، بشأن كيفية إدامة قدرة الجهات الفاعلة الوطنية على مواصلة مكافحة الجرائم الجسيمة على نحو أفضل.

ثانياً، نحتاج إلى فهم اصطلاح ”بناء المؤسسات“ بمعنى واسع جداً. وهذا هو النهج الذي تتبعه ألمانيا في مساعداتها الإنمائية الثنائية. فبناء المؤسسات، أو بالأحرى بناء الدولة، لا يتعلق بتشييد المؤسسات الحكومية وقدرة الدولة فحسب، المسألة تتعلق بكامل النسيج الاجتماعي لمجتمع ما، وكيف تتفاعل الدولة مع مجتمعها. وعليه، فإن كفالة المشاركة الفعالة للمرأة، ودعم إنشاء منظمات اجتماعية نابضة بالحياة، وإدماج الأطفال – الجنود السابقين، مثلاً، في مجتمعاتهم المحلية، كل ذلك يمكن أن يكون جزءاً من بناء المؤسسات.

وعلاوة على ذلك، يجب أن نفكر في المنظورين المتوسط والطويل الأجل. فقد ظل المجتمع الدولي لوقت طال أكثر من اللازم ينشئ نُهُجه على أساس مناظير ضيقة للغاية وقصيرة الأجل. دعونا نواجه حقيقة أن بناء الدول من الصفر يحتاج إلى عقود وليس سنوات. وأحد الأمثلة الجيدة على النهج ذات الملكية الوطنية والنطاق الواسع لبناء المؤسسات على المدى الطويل هو خطة رئيس الوزراء الفلسطيني فياض – المعروفة بخطة فياض – التي أطلقها في عام ٢٠١٠. وتهدف إلى إرساء الأسس المستدامة للدولة الفلسطينية الديمقراطية القابلة للبقاء وتركز على مجالات مثل الحكم الرشيد والقضايا الاجتماعية والبنى التحتية والإنعاش الاقتصادي.

ثالثا، ينبغي للجهود المبذولة لبناء المؤسسات في مرحلة ما بعد الصراعات أن تقرن بالجهود المبذولة لبناء القدرة الوطنية في مجال مكافحة الإفلات من العقاب وفحص سجلات مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان، لا سيما في مجالات الإصلاح القضائي وقدرات الشرطة والمؤسسات الإصلاحية لإعادة بناء الثقة في أوساط الضحايا والجمهور في مؤسسات الدولة. ولذكر مثال إيجابي: تقوم ألمانيا بتمويل خبراء المؤسسة القانونية الدولية الذين يقومون بالتوجيه اليومي للمحامين المحليين في أفغانستان والضفة الغربية مما أدى إلى إحداث تغييرات رئيسية في عمل المحامين، وتحول في توقعاتهم فيما يتعلق بدورهم في النظام القضائي، وتحولات في نظرة السلطات إلى أهمية المحامي وإرساء ثقافة حقيقية للدفاع حيث لم توجد من قبل. وبدون مشاركة المنظمات ذات الخبرة المحلية الضرورية لبناء القدرات الوطنية، فإن مشاريع سيادة القانون تفشل في تطوير قدرة مؤسسات العدالة الوطنية بشكل كاف لتعزيز سيادة القانون وحماية حقوق مواطنيها.

وأخيرا، يتعين على مجلس الأمن أن يتناول مسألة بناء المؤسسات في أقرب وقت ممكن، خاصة عندما يأذن بعمليات حفظ السلام أو تمديد ولاياتها أو تقليص القائمة منها. وتأمل ألمانيا أن تصبح العلاقة بين مجلس الأمن ولجنة بناء السلام، خاصة خلال هذه المرحلة، علاقة أوثق وتتسم بالترابط العضوي بشكل أكثر. وترحب ألمانيا بمبادرات المجلس الأخيرة مثل تبادل الآراء بصورة غير رسمية بين المجلس ورئيس لجنة التشكيلات القطرية المعنية بليبريا التابعة للجنة بناء السلام، ونود أن نشجع على المزيد من التفاعل من هذا النوع في المستقبل. ونعتقد أنه بهذه الطريقة يمكن تحقيق نهج أكثر اتساقا وشمولا وفعالية وفي الوقت المناسب لبناء المؤسسات بصورة خاصة، وفي حالات ما بعد الصراعات بصورة عامة.

وفي الختام، نتطلع كثيرا إلى نشر استعراض فريق كبار الاستشاريين المعني باستعراض القدرات المدنية وتوصياته بشأن اتباع نهج أكثر فعالية وشمولا لبناء القدرة في مرحلة ما بعد الصراعات. ونحن على ثقة أن هذا الاستعراض سيقدم لنا إرشادات قيمة بشأن العديد من الجوانب العديدة التي تم التطرق إليها أثناء مناقشة اليوم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد فيتيغ على إحاطته الإعلامية وبيانه.

وأود أن أذكّر المتكلمين كافة بضرورة أن يقصروا بياناتهم على ما لا يتجاوز أربع دقائق لتمكين المجلس من الاضطلاع بأعماله على وجه السرعة. وأرجو من الوفود التي لديها بيانات طويلة تعميم النصوص المكتوبة والإدلاء بنسخة مختصرة عندما تتكلم في القاعة.

السيدة رايس (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر الأمين العام، ونائب رئيس الوزراء غوتيريس والسفير فيتيغ على إحاطاتهم الإعلامية المتسمة بعمق التفكير التي قدموها اليوم.

إن الطريقة الوحيدة لإنهاء حرب حقا هي بناء سلام ناجح. فالجمر القديم الذي يظل يتقد يمكن أن يشعل نيرانا جديدة. وأوجه الضعف القديمة التي تترك بلا علاج يمكن أن تجلب أخطارا جديدة. ولذا فنحن نواجه تحديا هاما هنا اليوم – هو شحذ جميع الأدوات المتوفرة لنا من أجل أن نقوم بعمل أساسي بصورة أفضل. إننا نجتمع اليوم بمبادرة من زميلنا ممثل البوسنة والهرسك، الذي استرعى بحق انتباه المجلس إلى موضوعنا اليوم. وهذا أمر ملائم. والبلدان التي نفسها عانت من أهوال الحرب وتغلبت عليها هي في وضع يتناسب بصورة خاصة مع توفير القيادة – القيادة التي ترتكز إلى الحكمة التي حصلت عليها بشق الأنفس.

وفي عام ١٩٩٥، وضعت اتفاقات دايتون للسلام حدا لصراع مروع أودى بحياة أكثر من ١٠٠ ٠٠٠ شخص وأرغم ما يزيد عن مليونين من الناس على مغادرة بيوتهم. وخلال ١٥ عاما من الجهود المتفانية، استطاعت البوسنة والهرسك بناء مؤسسات حكومية وطنية واحدة تلو الأخرى وجعلتها أكثر صلابة وفعالية – من وزارة الدفاع إلى الخدمات الجمركية، ووكالة الضرائب والبنك المركزي.

وتشارك الأمم المتحدة، مع طائفة واسعة من الجهات الفاعلة، ولأكثر من ٢٠ عاما الآن، في مساعدة البلدان في مرحلة ما بعد الصراعات على التصدي لأكثر احتياجاتها إلحاحا، وعمليا فإن كل بلد دمرته الصراعات ويدرج حاليا في جدول أعمال المجلس – من هايتي، إلى ليبريا إلى السودان وأفغانستان – يسعى للحصول على المساعدة الدولية الفعالة لبناء مؤسساته من جديد.

لقد استخلصنا دروسا هامة على امتداد العقدين الماضيين في هذا المجال، لكن يتعين علينا أيضا أن نعمل على وضعها موضع التطبيق. وكلنا يتفق على أن الملكية الوطنية لعمليات إعادة البناء والتجديد لا غنى عنها، لكننا ما زلنا نكافح لمساعدة الحكومات الهشة في مرحلة ما بعد الصراعات لكي تقوم بتحديد أولوياتها وتنفيذها. ونقر بأن هناك ضرورة إلى أن تضطلع النساء بدور أكثر فعالية في بناء السلام، غير أننا لا نزال تنقصنا كفالة أن يكون للنساء مصلحة منصفة في صنع القرارات في مرحلة ما بعد الصراعات والمشاركة الكاملة في إدارة المؤسسات الرئيسية. ونعرف أن استدامة عملية السلام تعتمد في أكثر الأحيان على تعزيز المؤسسات الوطنية الرئيسية، غير أننا لا نزال نصارع من أجل أفضل طريقة لحشد المساعدة الدولية وفي الوقت المناسب في المجالات الحيوية مثل قطاعي سيادة القانون والأمن.

ومن حسن الطالع، لقد أدركنا بصورة جماعية التحديات وعقدنا العزم على تحقيق النجاح في التصدي لها في السنة القادمة. فعلى سبيل المثال، اتجهنا إلى لجنة بناء السلام لمساعدة حكومة ليبريا المنتخبة ديمقراطيا على توسيع سلطة الدولة خارج مونروفيا وذلك بإنشاء محاور إقليمية من شأنها أن تساعد في تحقيق العدالة المنصفة وفي الوقت المناسب في المجتمعات الريفية وإتاحة وصول السكان بصورة عامة إلى أفراد الشرطة المدربين والقضاة على نطاق أوسع. لقد أنشأنا آليات جديدة وأعلنا عن مساعدات مالية كبيرة لمساعدة هايتي على تعزيز التقدم المثير للإعجاب الذي حققته منذ أن ضربها الزلزال الرهيب قبل أكثر من عام بقليل.

غير أنه كما قال العديدون منا أمس في هذا المجلس، ستستمر هايتي في مواجهة تحديات كبيرة إلاّ إذا استمر الالتزام الدولي بالإنعاش قويا ومتواصلا وإلاّ إذا ضاعفت الأطراف جهودها لتعزيز مؤسسات الحكم الحيوية في هايتي. إن إنعاش البلد يعتمد على قدرته على إيجاد طريقة للمضي قدما، حتى في وسط تحديات معقدة، بما فيها استمرار الاضطرابات فيما يتعلق بالانتخابات التي جرت في عام ٢٠١٠.

إن فعالية المساعدة الدولية لبناء المؤسسات في ليبريا وهايتي وغيرهما من البلدان الخارجة من الصراعات تعتمد على الأمم المتحدة وعلى قدرة الجهات الفاعلة الأخرى المتعددة الأطراف والثنائية على توفير الخبراء المدنيين المؤهلين ونشرهم على وجه السرعة. ولذا نتطلع في الأسابيع القادمة إلى نتائج الاستعراض الدولي للقدرة المدنية. ونقدر الإحاطات الإعلامية التي يقدمها إلى أعضاء المجلس فريق كبار الاستشاريين، ونأمل أن يشدد الاستعراض على مسألة القدرات الوطنية الرئيسية في الدول في مرحلة ما بعد الصراعات.

ونتطلع إلى استعراض الاقتراحات المحددة لجعل قدرات الأمم المتحدة المدنية أنسب من حيث التوقيت، وأكثر أهمية ومرونة وأكثر انفتاحا للشراكات العميقة. وسيسترشد نهجنا لهذا الاستعراض بجهودنا الوطنية الأخيرة، على النحو المنصوص عليه في استعراض حكومتي الرباعي الأول للدبلوماسية والتنمية.

ولا نزال نقدر جهود الأمين العام الدؤوبة التي يبذلها لجعل بعثات الأمم المتحدة الميدانية أكثر فعالية، لا سيما ما يقوم به لكفالة أن يتم اختيار رؤساء البعثات بدقة وخضوعهم للمساءلة.

إن هذا الاجتماع تذكير في الوقت المناسب بمدى أهمية العمل في مجال بناء السلام وبناء المؤسسات. لا توجد هناك حلول سهلة بالنسبة للمجتمعات التي تمر بمرحلة الإنعاش من الصراعات، لكن يجب علينا المثابرة في العمل معا في محاولة لوضع وتنفيذ حلول محددة يحتاج إليها كل مجتمع في مرحلة ما بعد الصراعات. وأقل ما يقال أن السلام والأمن الدوليين يتعرضان للامتحان.

السيد أرود (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أشكركم، سيدي، على عقد هذه المناقشة بشأن مسألة بناء المؤسسات المعقدة. لن يكون هناك خروج دائم من الصراع بدون إعادة الإعمار وبناء المؤسسات الوطنية؛ وعندما تنعدم يمكن للظروف المؤاتية للعنف أن تظهر على وجه السرعة من جديد.

وكما قال المتكلمون السابقون، وكما سيقول المتكلمون اللاحقون أيضا، يسود توافق واسع في الآراء في المجلس على موضوع مناقشتنا اليوم، أي، على الحاجة إلى أن نتناول عملية بناء المؤسسات في أعقاب الأزمة في أسرع وقت ممكن. إن حفظ السلام وبناء السلام وجهان لعملة واحدة. ويجب التخطيط لهما بطريقة تطلعية متكاملة. وثمة ثلاث أفكار أود أن أبلورها هنا: الحاجة إلى الملكية الوطنية للعملية، وقد سبق لزميلي الألماني أن ذكر ذلك؛ والحاجة إلى تعريف الأولويات في أبكر وقت ممكن؛ وأهمية التمويل الطويل الأمد لهذه المؤسسات الجديدة.

قبل كل شيء، فيما يتعلق بالملكية الوطنية للعملية، يشكل بناء المؤسسات الوطنية وإرساء أسس سيادة القانون ووضع ممارسات الحوكمة الديمقراطية عناصر جوهرية لأي حياة سياسية مستقرة وسلمية. وهذه الأمور لا مجال للارتجال فيها. وبينما يمكن تأسيس المؤسسات بصورة مؤقتة في أعقاب الحرب – مثلما رأينا في جمهورية الكونغو الديمقراطية مع اللجنة الدولية لدعم العملية الانتقالية – إلا أن المؤسسات الوطنية الدائمة لن تكتسب شرعيتها الكاملة ما لم تتوفر إرادة سياسية وطنية يزكيها الشعب من خلال الاقتراع أو الانتخابات الديمقراطية. وهذه الملكية الوطنية تيسر أيضا كفالة أن يتم استخدام الموارد الفكرية والبشرية للبلد استخداما مناسبا، وأن تتكيف المؤسسات المنشأة حديثا مع السياق الوطني وتسمح بتطورها. وإذا ما نال جنوب السودان استقلاله بعد الاستفتاء الذي اكتمل للتو، فإن ما سيحدث فيه سيكون بالطبع عملية استثنائية يتعين على المجلس أن يرصدها بحذر شديد.

والأولويات يتعين أيضا تحديدها بصورة أفضل. ويتعين علينا أن نأخذ في الحسبان المخاطر التي تنطوي عليها الحوكمة. فالفساد تهديد لاستقرار وأمن المجتمعات لأنه يقوض المؤسسات والقيم الديمقراطية والأخلاقية والعدالة. كما أنه يلحق الضرر بالتنمية الدائمة وبسيادة القانون. وبالتالي فإن من الأهمية بمكان رسم الاستراتيجيات وتحديد آليات المراقبة التي يمكن أن تيسر للمؤسسات الجديدة أن تدافع عن نفسها ضد هذه الآفة، بالتكاتف مع كامل طيف الشركاء الدوليين.

وبغية تجنب استئناف الصراع، يجب إيلاء الاهتمام أيضا إلى بناء المؤسسات في الفترة التي تعقب الأزمة مباشرة: أي الأجهزة الديمقراطية والتمثيلية والخدمات العامة التي تعالج الاحتياجات الأولية والمؤسسات الأمنية التي تكفل استقرار الدولة وتضمن في الوقت ذاته احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون.

وتشكل غينيا، التي اقتضى الأمر فيها إعادة بناء كل شيء رغم أنها لم تمر بحرب أهلية، مثالا جيدا على هذا. وقد ذكر رئيس الجمهورية ألفا كوندي أنه يريد أن يجعل من إصلاح قطاع الأمن أحد المجالات التي تستأثر بالاهتمام الفوري، إلى جانب إقامة الخدمات الأساسية والتشجيع على الحوار فيما بين المجتمعات المحلية. والمشروع الذي طرحه بإشراك فرق الهندسة العسكرية في تنفيذ الأشغال العامة يمثل أيضا طريقة تثير الإعجاب لتطهير المؤسسة العسكرية عن طريق وضعها في خدمة تنمية البلد.

لا توجد طريقة واحدة منفردة لإعادة بناء المؤسسات. ذلك أن جميع الشركاء المعنيين يجب أن يدعموا الاستراتيجية التي تحظى بالتأييد التام من السلطات الشرعية للبلد المضيف.

نقطتي الثالثة والأخيرة تتعلق بالحاجة إلى التمويل الطويل الأمد. يجب علينا أن نعالج مسألة التمويل المستدام للمؤسسات المنشأة حديثا أو المدمجة من البداية الأولى. وبما أن الدولة الخارجة لتوها من الأزمة قلما تتوفر لديها الموارد الضرورية للقيام بذلك، فإن المجتمع الدولي يتعين عليه أن يمد لها يد المساعدة. واسمحوا لي أن أستشهد بمثال الصحافة، التي يمكن أن تشكل ركيزة هامة من ركائز بناء السلام والنهوض بحقوق الإنسان. وفي هذا الصدد، يجب التنويه بالدور الهام الذي اضطلعت به إذاعة الأمم المتحدة في منطقة البحيرات الكبرى. وإن مسألة تمويل الخدمات الإذاعية، في أعقاب مغادرة بعثات الأمم المتحدة، تستحق النظر فيها.

ولجنة بناء السلام يجب أن تضطلع بدورها التام في بناء المؤسسات. ويمكنها أن تفعل ذلك إذا تمسكت بالمتطلبات الثلاثة التي أشرت إليها، أي، الملكية الوطنية والحوكمة الجيدة والالتزام المالي. ونثق بأن استعراض أعمال لجنة بناء السلام في عام ٢٠١٠ سييسر لها أن تركز إجراءاتها أكثر وأن تعزز إسهامها في البناء المؤسسي في مراحل ما بعد الأزمات.

السيد سانغو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): نشكر وفدكم، السيد الرئيس، على تنظيم مناقشة اليوم الهامة. ونشكر كذلك الأمين العام السيد بان كي - مون على الإحاطة الإعلامية التي وافى المجلس بها. ونود أيضا أن نشكر السيد غوتيريس، نائب رئيس وزراء تيمور - ليشتي، على مشاطرته إيانا تجارب بلده في بناء المؤسسات. ونحيي أيضا زميلنا بيتر فيتيغ على قيادته الرائعة في رئاسة لجنة بناء السلام في العام الماضي، ونشكره أيضا على البيان الذي أدلى به اليوم.

يعلن وفدي تأييده للبيان الذي سيدلي به ممثل بنغلاديش بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز.

يصح القول بالتأكيد إن الصراع يسبب الإحباط لا من النواحي العاطفية والمادية لحياة الناس فحسب، وإنما أيضا بالنسبة إلى البنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان، وهذا هو موضوع مناقشة اليوم. ومن خلال التأكيد من جديد وبقدر أكبر على التحديات التي نواجهها والتصدي لها، يود وفدي أن يركز على أربع مسائل عامة.

المسألة الأولى هي أهمية الملكية الوطنية والقدرات المحلية. وكما ذكر المتكلمون الذين سبقوني، تكمن الملكية الوطنية لجهود بناء السلام في صميم إيجاد المؤسسات

المستدامة في الفترة التي تعقب الصراع مباشرة. ورغم أن الناس في حالات ما بعد الصراع ربما يعجزون عن التعبير الواضح عن أولوياتهم القصيرة والمتوسطة الأجل، وحتى الطويلة الأجل، فإننا نؤمن بأنه يمكنهم على الأقل تحديد تلك الأولويات وينبغي إعطاء الفرصة للقيام بذلك. ويقع على عاتق المجتمع الدولي واجب الاستفادة من حالات البلدان وتقديم المشورة لها استنادا إلى الأولويات التي تحددها بنفسها. كما أن التحديد الدقيق للأولويات يشكل في معظم الحالات العامل الحاسم في نجاح أو فشل جهود بناء السلام. وإن العناصر الوطنية الفاعلة تكون أكثر دقة في تحديد الأسباب الجذرية للصراع.

إن القدرات الوطنية على الصعيد البشري وعلى صعيد المؤسسات تكتسي الأهمية في استدامة جهود بناء السلام. وتبعا لذلك يصبح توقيت تطوير هذه القدرات حاسما في الأجلين المتوسط والطويل عندما يكون اهتمام المجتمع ببلد معين قد بدأ يضعف. وعلى وجه التحديد يشكل بناء القدرات وبناء المؤسسات قاعدة للجهود اللازمة لتجنب الاتكالية وتحقيق السلام المستدام.

وتشدد جنوب أفريقيا على أهمية بناء القدرات المحلية وتوفير التدريب، لا سيما التدريب الموجه لخدمة النساء، بغية تحسين القدرات القائمة على الصعيد الوطني، لأنهن عادة ما يكن حريصات على المشاركة في إعادة بناء ديارهن ومجتمعاتهن المحلية وبلدانهن. وفي هذا السياق، اضطلعت جنوب أفريقيا بدور كبير في بناء القدرات وبناء المؤسسات في فترة ما بعد الصراع في أفريقيا من خلال الآليات المتعددة الأطراف والثنائية والثلاثية، في بلدان مختلفة منها بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية وسيراليون وبلدان أخرى. وتواصل جنوب أفريقيا بالنيابة عن الاتحاد الأفريقي قيادة اللجنة المعنية بالتعمير والتنمية فيما بعد الصراع في السودان، التي يتوقع أن يصبح دورها مهما بقدر أكبر في مرحلة ما بعد الاستفتاء، لا سيما في جنوب السودان.

ثانيا، فيما يتعلق بمسألة التماسك والتنسيق والشراكة، تؤيد جنوب أفريقيا تأييدا قويا الدعوة إلى مزيد من التماسك والتنسيق والتفاعل فيما بين مختلف أجهزة الأمم المتحدة ووكالاتها. إن الأمم المتحدة بمختلف هيئاتها يجب أن تقدم خدماتها ككيان واحد. أما الجهات الفاعلة الأخرى، مثل المؤسسات المالية الدولية والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والمانحين، فإنها أيضا يجب أن تعمل بطريقة متماسكة منسقة دعما للسلطات الوطنية في معالجة أولويات بناء المؤسسات وبناء القدرات الوطنية في البلدان الخارجة من الصراع. وهذه الأولويات تشمل تأسيس أو إحياء المؤسسات اللازمة لإصلاح قطاع الأمن وتعزيز سيادة القانون وكفالة عملية التسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج وتحقيق الانتعاش الاقتصادي.

وتشعر جنوب أفريقيا بالارتياح إزاء التقدم الذي أحرزته لجنة بناء السلام في تعزيز شراكاتها مع المنظمات الإقليمية، لا سيما جهودها لإضفاء الطابع المؤسسي على علاقتها مع الاتحاد الأفريقي. ويتمثل أحد المبادئ التي يرتكز عليها برنامج الاتحاد الأفريقي للتعمير والتنمية فيما بعد الصراع في بناء القدرة من أجل الاستدامة. ولما كانت المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية قريبة من حالات ما بعد الصراع، يبدو طبيعيا ومنطقيا لنا أن الأمم المتحدة ينبغي أن تعمل في شراكة مع هذه المنظمات إذا أرادت تعظيم أثر مساهماتها في بناء السلام.

وفيما ننوه بتحسن العلاقة بين مجلس الأمن ولجنة بناء السلام، نعتقد أنه لا يزال هناك المزيد الذي يتعين القيام به. ولعلّ بإمكاننا أن نراعي المرونة في أساليب عملنا، بغية تمكين لجنة بناء السلام من أن تؤدي دورها بفعالية في إرشاد

المجلس بشأن بناء المؤسسات في حالات ما بعد الصراع. وإن تزايد عدد عمليات حفظ السلام، وبعثات بناء السلام المتكاملة مع البعثات السياسية الخاصة ذات المهام الكثيرة لبناء السلام، يوفر فرصة لمجلس الأمن كي يستخدم إرشادات لجنة بناء السلام على أكمل وجه. ونشجع المجلس تحديداً، بالتشاور مع اللجنة، على إدماج مهام بناء السلام المتعلقة ببناء المؤسسات في جميع ولاياته لحفظ السلام. وينبغي لحفظ السلام وبناء السلام أن يعزز بعضهما بعضا سعياً لتحقيق السلام الدائم في البلدان التي تشهد الصراع.

وبالنسبة إلى مسألة تعبئة الموارد، ومثلما ذكر زميلنا الفرنسي بالفعل، إن بناء المؤسسات وبناء القدرات في البلدان الخارجة من الصراع يقتضيان قدراً كبيراً من الموارد. وفي هذا الصدد، نعتقد أن التمويل الحسن التوقيت والمستدام والممكن التنبؤ به يظل هاماً في تحقيق أهداف بناء السلام. لذلك، نشدد على ضرورة أن تنظر الأمم المتحدة في استعمال آليات مستدامة، بما في ذلك الاشتراكات المقررة، كوسيلة لإطلاق أنشطة بناء السلام في البلدان الخارجة من الصراع، ولا سيما الجهود المبكرة لبناء المؤسسات.

وفي الختام، ترحب جنوب أفريقيا باعتماد مشروع البيان الرئاسي المعروض علينا بشأن بناء السلام وبناء المؤسسات بعد انتهاء الصراع. وتقدّر جنوب أفريقيا جهود الأمم المتحدة، من خلال أجهزتها ووكالاتها المتعددة، في سبيل جعل العالم مكاناً أفضل للعيش. ونتطلع أيضاً إلى التقرير عن استعراض القدرات المدنية الدولية في أوائل هذا العام.

السيد تشوركن (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نحن ممتنون للأمين العام ونائب رئيس وزراء تيمور - ليشتي، فضلاً عن رئيس لجنة بناء السلام على إسهاماتهم في المناقشة الجارية اليوم.

إن مجلس الأمن ينظر في جلساته بانتظام في مسائل بناء السلام بعد انتهاء الصراع، ضمن إطار الاستعراض العام وفي سياق فرادى البلدان على السواء. وأنشطة بناء السلام التي تضطلع بها المنظمة تتخذ مدى عالمياً وتستدعي اهتمامنا المتأني. ومن باب الرمزية أن الذي دعا إلى هذه المناقشة اليوم هو عضو في المجلس لديه خبرة مباشرة في الأزمات، لأنه شهد صراعاً مسلّحاً وحشياً وهو يتلقى مساعدات لبناء السلام. ونرى أن نظرة عضو في المجلس ستساعد على زيادة تعزيز آليات الأمم المتحدة، وزيادة فهمنا المشترك للمشاكل القائمة.

ونعتقد أن هناك حاجة إلى تسليط الضوء على عدد من المبادئ المحددة. أولاً والأهم هو أن المنطق وراء أي عملية لبناء السلام هو مبدأ المسؤولية الوطنية عن تحديد أولوياتها ونُهُج تنفيذها. ولا يمكن أن يكفل التنمية السلمية المستدامة إلاّ الزعماء الوطنيون. وينبغي تجنّب إعطاء الدروس والقولبة.

ثانياً، إن العنصر الرئيسي لنجاح بناء السلام بعد انتهاء الصراع هو إنشاء وتعزيز القدرات المؤسسية الوطنية. وينبغي لهذا أن يصبح أولوية على نطاق كامل المنظمة بالفعل وليس بالقول. ولا يمكن التوصل إلى تحقيق السلام والاستقرار الدائمين إلاّ عندما تكون الأطراف الوطنية هي صاحبة كل جانب من جوانب المسؤولية والملكية.

ثالثاً، إن أي مساعدة من المجتمع الدولي ينبغي توفيرها بموافقة الحكومات الوطنية مع احترام مبدَأي السيادة والسلامة الإقليمية. ونجاح جهود بناء السلام في أفريقيا ومنطقة البلقان وتيمور - ليشتي وأفغانستان والشرق الأوسط والمناطق الأخرى يتجذّر في القدرة على مراعاة مصالح وأولويات الدول المضيفة. وينبغي عدم فرض المساعدات التي يقدمها المجتمع الدولي من الخارج. ولا يمكن أن تكون هناك وصفات جاهزة للمساعدة. ويجب مراعاة

خصائص كل دولة وطابع كل صراع. وفي بعض الحالات، من الضروري وجود رعاية دولية قوية بغية المساعدة على إنشاء مؤسسات تابعة للدولة قابلة للبقاء وقادرة على أن تكون فعالة في حل أشد مشاكل الشعب إلحاحاً: تحقيق الأمن والاستقرار، وحفز الاقتصاد، وإعادة بناء البنية التحتية الاجتماعية. وهذه الوصاية الدولية لا تلغي مبدأ انتقال المسؤولية تدريجياً في البلد إلى سلطاته الوطنية، والتحديد والإنشاء المبكرين لاستراتيجية الخروج الواضحة. والحفاظ على هذه الرعاية اصطناعياً يمكن أن يبدد غرضها وأن يجعلها عديمة الفائدة. وينبغي ألاّ يصبح عقبة على طريق تعزيز الدولة الوطنية.

ولا شك في أن الأمم المتحدة تؤدي دوراً خاصاً في تنسيق الجهود الدولية لإعادة الإعمار الاجتماعي والاقتصادي بعد الصراع. فالمنظمة تمتلك شرعية فريدة ولديها خبرة قيّمة. ومع ذلك، فإن هذا الدور يشكّل، حتى اليوم، العديد من التعقيدات، ويستوجب بذل الجهود المنسّقة من جانب الأمانة العامة، وبرامج وصناديق المنظمة، والدول الأعضاء، والمنظمات الإقليمية، والمؤسسات المالية الدولية. وفي هذا الصدد، نؤيد توجّه الأمين العام نحو زيادة فعالية جهود الأمم المتحدة في مجال الاستجابة بعد الصراع، وتعزيز الآلية التنظيمية للأمانة العامة، وكفالة التماسك في عملها. وفي ميدان بناء السلام، نادراً ما تعمل الأمم المتحدة وبعثاتها في عزلة. ففي أغلب الأحيان تعمل معها منظمات دولية أخرى، كما في أفغانستان والعراق على سبيل المثال. وينبغي تحديد العلاقات في هذه الحالات، مع الامتثال الصارم لقرارات مجلس الأمن.

والعديد من المهام الأولية لبناء السلام – على سبيل المثال في مجال إصلاح قطاع الأمن ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج – يقع الآن على عاتق عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. فحفظة السلام التابعون للأمم المتحدة، لدى الاضطلاع بمهمتهم الرئيسية، ألا وهي تمكين عملية السلام من المضي قدماً، يؤدون دوراً حاسماً وهاماً في تهيئة الظروف الآيلة إلى المساعدة في بناء السلام على نطاق أوسع. ونظراً لتزايد تعقيد ولايات بناء السلام وطابعها المتعدد الأوجه، من المنطقي عدم تكليف حفظة السلام إلاّ بالمهام الأولوية لإعادة البناء. ويتحتم أن نستغل قدرة لجنة بناء السلام والمنظمات الإقليمية، والمؤسسات المالية الدولية والمانحين الدوليين في المراحل اللاحقة من بناء السلام بعد الصراع.

ونود أن نعرب عن امتناننا لوفد البوسنة والهرسك على إعداد مشروع البيان الرئاسي عن موضوع جلسة اليوم، ونحن على استعداد لتأييده.

السيد أوسوريو (كولومبيا) (تكلم بالإسبانية): أود أن أشيد بكم، السيد الرئيس، على عقد هذه المناقشة بشأن مسألة هامة جداً لعمل الدول وتعايشها بعد الصراع. وتركيز النقاش على بناء المؤسسات يظهر قيمته في تهيئة الظروف التي يمكنها أن تكفل السلام المستدام. والبيانات التي أدلى بها الأمين العام ونائب رئيس وزراء تيمور – ليشتي والسيد بيتر ويتيغ، رئيس لجنة بناء السلام تبيّن التقدم المحرز والمهام المتبقية أمامنا بشان هذه المسألة.

إن بناء السلام هو في الدرجة الأولى مسؤولية وطنية، وأعتقد أننا جميعاً متفقون على ذلك. فالبلدان التي تتعافى من آثار الصراع تحتاج إلى أدوات لكفالة الحكم الرشيد، وتعزيز سيادة القانون، وتوجيه التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وفي هذا الصدد، إن المجتمع الدولي مسؤول عن توفير الدعم للخطط والأولويات الوطنية الرامية إلى إنشاء المؤسسات أو استعادتها أو إصلاحها بغية التوصل إلى إدارة فعالة وبناء القدرة الوطنية. وأعمال المجتمع الدولي، بما في ذلك الدول، والأمم المتحدة، والمنظمات الإقليمية، والمؤسسات المالية الدولية، ينبغي أن تتوجه نحو دعم البرامج

التي تشجع على استقرار بلد ما وقدرته على البقاء. لذلك فإن قيادة الدولة قيد النظر مهمة في كل مرحلة من العملية.

وإعادة بناء الهيكل المؤسسي الذي تقوم عليه الدولة يؤثّر في كل مجال من مجالات حفظ السلام وبناء السلام. وهذه الفكرة يجب أن تكون موجودة منذ المراحل الأولى لتخطيط وتنفيذ عمليات حفظ السلام. والاستراتيجيات الرامية إلى تحقيق السلام المستقر والدائم يجب تكييفها مع خصائص كل حالة بمفردها. وهذا الفهم يجب أن يكون موجِّهاً لمناقشات المجلس وقراراته بغية كفالة أن تستجيب التدابير المتخذة للخصائص السياسية والاقتصادية والثقافية لكل حالة.

ويتطلب إعداد وتنفيذ بناء المؤسسات مشاركة الدولة منذ البداية واستخدام القدرات الوطنية الموجودة لكفالة الانتقال نحو الاستقرار والتنمية على المدى الطويل والمساعدة في التقليل بصورة مطردة من الاعتماد على المجتمع الدولي.

تؤدي الصراعات إلى إضعاف هياكل المجتمع المدني المهمة أو تفكيكها. وهناك أمثلة كثيرة على ذلك. لذا، من الضروري إيجاد أنشطة اقتصادية مستدامة تضمن الحصول على دخل ثابت، ومستوى معيشي لائق، وإعادة بناء النسيج الاجتماعي. وسوف يساعد ذلك على منع عودة الظروف التي كانت السبب الجذري في النزاع. وبالمثل، يجب كفالة أن تعمل جميع الجهات الفاعلة المشاركة في عملية بناء السلام بطريقة منسقة ومتسقة من أجل تفادي ازدواجية الجهود وضمان الاستخدام الفعال للموارد المتاحة.

وتعتقد كولومبيا أن لجنة بناء السلام يجب أن تضطلع بدور محوري في تلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان الخارجة من الصراع. وينبغي أن تقوم بتعزيز الانتعاش، وإعادة الإدماج وإعادة الإعمار والمساعدة في إرساء أسس التنمية المستدامة. وبناء عليه، ينبغي أن تنهض اللجنة بالبناء المؤسسي والاستخدام المستمر لدورها الاستشاري لدى مجلس الأمن. وعلاوة على ذلك، إذا كان للأمم المتحدة أن تكون أكثر فعالية في جميع مراحل دورة الصراع، يجب على مجلس الأمن أن يستخدم أدوات منع نشوب الصراعات المتاحة له لاتخاذ إجراءات لمنع ظهور وتكرار الحالات التي تهدد السلام أو تقوضه. وينبغي استخدام الخبرات والدروس المستفادة من جميع البلدان في ذلك الصدد لتعزيز بناء المؤسسات القوية التي تكفل الانتقال إلى سلام دائم.

السيدة فيوتي (البرازيل) (تكلمت بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة المفتوحة التي تأتي في أوانها المناسب. كما أغتنم هذه الفرصة لأشكر الأمين العام على بيانه الممتاز. وأرحب بنائب رئيس وزراء تيمور – ليشتي، السيد خوسيه لويس غوتيريس، وأهنئه على الخطوات المهمة التي خطاها بلده في السنوات الأخيرة. إننا نقدر كثيرا تعليقاته العميقة التفكير بشأن بناء الدولة، استناداً إلى الخبرة الخاصة والناجحة جدا لتيمور – ليشتي. وأشكر أيضا السفير بيتر فيتيغ على ملاحظاته المهمة فيما يتعلق ببناء السلام.

وتؤيد البرازيل البيان الذي سيدلي به السفير يان غراولس بالنيابة عن الرؤساء الخمسة للتشكيلات القطرية للجنة بناء السلام. وسأدلي الآن بملاحظات موجزة بصفتي الوطنية.

إن تقوية المؤسسات الحكومية أمر أساسي لتحقيق السلام المستدام في بلدان مرحلة ما بعد الصراع. وفي أجزاء عديدة من العالم، أدى ضعف المؤسسات أو عدم وجودها إلى أن يكون من الصعب حل المشاكل السياسية والاجتماعية أو الاقتصادية أو الحد منها، الأمر الذي يزيد من خطر العودة إلى الصراع. ومما يشجعنا أن نلاحظ أن ثمة توافقاً في الآراء

قد نشأ على ضرورة اتباع نهج شامل لبناء السلام وبناء المؤسسات.

وينبغي ألا تركز جهود المجتمع الدولي على دعم المؤسسات في مجال العدالة والأمن فحسب، بل إنّ من المهم أيضا تعزيز قدرة المؤسسات المسؤولة عن تنشيط الاقتصاد، والإدارة العامة، وتوفير الخدمات الأساسية. فهذه المؤسسات لا غنى عنها لتعزيز الحد من الفقر، الذي هو أداة قوية لمعالجة بعض الأسباب الجذرية للصراع الاجتماعي وبناء سلام طويل الأمد. وبالمثل، للسياسات الاجتماعية تأثير إيجابي على العملية السياسية، لأنها تؤدي إلى تمكين الجماعات التي كانت مستبعدة في وقت ما من اتخاذ القرارات من القيام بذلك على الصعيدين المحلي والوطني. ويجب التركيز باستمرار على إسهام المرأة، مع أخذ بعدين في الاعتبار هما: من ناحية، وجود المرأة في المؤسسات الحكومية، ومن ناحية أخرى، وجود مؤسسات وهيئات الحكومية قادرة على ضمان حقوقها واحتياجاتها الأساسية.

وذلك أحد الأسباب وراء ضرورة أن يبدأ بناء المؤسسات في مرحلة مبكرة من فترة ما بعد الصراع. وهناك سبل كثيرة تستطيع منظومة الأمم المتحدة أن تساعد – وهي تساعد فعلاً – بها المجتمعات الخارجة من الصراعات في ذلك الصدد. ومن المتوقع بالفعل أن تجعل الذراع الإنمائية للأمم المتحدة، وعلى رأسها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقديم المساعدة في بناء المؤسسات واحدة من مهامها الرئيسية.

وبالرغم من ذلك، يجب أن يضطلع بهذا المسعى جميع عناصر منظومة الأمم المتحدة، وفقا لمسؤوليات كل واحد منها. وفي ذلك الصدد، من المشجع أن نشهد تزايد الاعتراف بالحاجة إلى اللجوء إلى حفظة السلام باعتبارهم بناة سلام في وقت مبكر. ويبدو أننا أخيرا بدأنا ننبذ النهج التقليدي، الذي كان حفظ السلام وبناء السلام يمثلان فيه مرحلتين متتابعتين ولا صلة بينهما في الطريق نحو السلام.

والمساعدة في بناء المؤسسات أيضا مهمة يتعين الاضطلاع بها بالتنسيق مع المؤسسات المالية الدولية والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، التي يمكن لخبراتها وتجاربها القيمة أن تقدم مساعدة تلائم الاحتياجات المحددة لبلدان مرحلة ما بعد الصراع.

وكما أكد المتكلمون السابقون، تمثل الملكية الوطنية أمراً حيوياً في عمليات بناء السلام. ويجب أن يتسق الدعم الدولي لبناء وتعزيز المؤسسات اتساقاً تاماً مع مصالح البلدان المعنية. وينطبق ذلك الأمر بشكل خاص على الأمم المتحدة في الأماكن التي تنشر فيها بعثات تابعة لها.

ولذلك السبب فإن أحد المبادئ التوجيهية لتقديم المساعدة الصحيحة فيما يتعلق بالقدرات المدنية ينبغي أن يكون في الوصول إلى القدرات الوطنية والمساعدة في بنائها، الأمر الذي يمكّن من تفادي الآثار الضارة لنزوح الأدمغة والاعتماد على الخبرات الأجنبية. وتتسم الشراكات مع الدول الأعضاء، ولا سيما التعاون بين بلدان الجنوب، بأهمية خاصة لتحقيق هذا الهدف. ونحن واثقون بأن الاستعراض الحالي للقدرات المدنية الدولية سوف يقدم توصيات محددة لكفالة ترجمة ذلك المبدأ إلى ترتيبات عملية.

وأخيرا، تلتزم البرازيل، بصفتها رئيسا لتشكيلة غينيا – بيساو للجنة بناء السلام، بتعزيز الملكية الوطنية، وتعزيز القدرات الوطنية، والمساعدة في تدعيم المؤسسات الوطنية بينما نمضي قدما في مساعدة غينيا – بيساو على توطيد السلام فيها وتعزيز تنميتها.

السيد سلام (لبنان) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي أولا بأن أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة المهمة التي تأتي في أوانها. واسمحوا لي أيضا أن أشكر الأمين

العام بان كي – مون، والسفير بيتر فيتيغ، ونائب رئيس وزراء تيمور – ليشتي، السيد خوسيه لويس غوتيريس، على الإحاطات الإعلامية والبيانات التي قدموها.

من المعروف أن الصراع يؤدي إلى إضعاف المؤسسات ويؤثر على قدرات الدولة. وفي مرحلة ما بعد الصراع، يتفاوت نطاق بناء المؤسسات المطلوب من بلد إلى آخر. ويعتمد ذلك إلى حد كبير على درجة التنظيم المؤسسي القائم قبل اندلاع الصراع، إذْ أن إحياء الذاكرة المؤسسية أسهل من إنشائها من العدم. ومع ذلك، لا يقتصر بناء السلام على مجرد إعادة بناء ما كان قائما قبل اندلاع أعمال العنف. ففي الواقع، يمكن أن تكون الهياكل القائمة جزءاً من الأسباب الجذرية للصراع. ولذلك، يجب أن يكون الهدف من أي عملية بناء سلام هو إقامة مؤسسات مستقرة وخاضعة للمساءلة وقادرة على توفير الحكم الرشيد.

وفي ذلك السياق، ينبغي فهم بناء المؤسسات والعمل على تحقيقه بمعناه الواسع، ليس ليشمل القيام بإصلاحات تنظيمية فحسب، وإنما أيضا ليغرس منظومة من القيم التي من شأنها تعزيز التسوية السلمية للمنازعات على المدى الطويل. ومن المهم أيضا إشراك المجتمع المدني في وقت مبكر، لأنه يمكن أن يساعد على تعزيز ثقافة زيادة الشفافية والمساءلة والمشاركة النشطة للسكان في تحديد احتياجاتهم الفعلية.

ويمثل بناء المؤسسات في عمليات بناء السلام المعقدة هدفاً ووسيلة لتحقيق غاية في آن معاً. وينبغي إدماجه، جنبا إلى جنب مع الأهداف الأخرى لبناء السلام، في استراتيجية وطنية لبناء السلام تشكل إطاراً يجمع بين السلام والأمن والتنمية. ويجب على الاستراتيجية الناجحة لبناء السلام أن تنشئ توازناً دقيقاً بين الحاجة إلى إحداث أثر سريع وتحقيق منافع على أرض الواقع، من جهة، وبين دعم بناء القدرات على المدى الطويل من جهة أخرى، إلى جانب الأهداف الرئيسية المتمثلة في معالجة أسباب الصراع وإرساء أسس العدالة والسلام الدائم.

وكما أكد الآخرون بالفعل، فإن أعظم درس يمكن أن نستخلصه من الجهود السابقة المبذولة في بناء المؤسسات في الدول المنكوبة بالصراعات أنه من دون شك لا يوجد نهج واحد يناسب جميع الحالات. فبناء المؤسسات العاملة يتطلب اتخاذ نهج حسب الطلب يستند إلى تحليل دقيق للأسباب الجذرية والعناصر التي تتسبب في نشوب الصراع.

وينبغي منذ البداية أن يتم على الصعيد الوطني تولي زمام الأمور في بناء المؤسسات، وإشراك قدرات التأثير القائمة. ولذلك ينبغي أن تبحث الأمم المتحدة والمانحون عن المبادرات المحلية، بالرغم من أنها قد تكون ناشئة، وأن تشجعها على النمو. وبالإضافة إلى تولي زمام الأمور على الصعيد الوطني، فإن من المهم بشكل مماثل توفر الاهتمام والموارد المالية بشكل مستمر لتنفيذ المهام الطويلة الأجل. وغالبا ما توجد فجوة بين أهداف بناء السلام والموارد المطلوبة على المدى الطويل، حيث يقل التمويل بالتحديد عند النقطة التي تمس فيها الحاجة إليه. وفي هذا المجال، يمكن أن تضطلع لجنة بناء السلام بدور هام في تعبئة الموارد الإضافية للاستمرار خلال فترة زمنية متواصلة.

ولا شك أن بناء السلام بعد انتهاء النزاع يقرر الشكل الذي سيكون عليه السلام والاستقرار واتجاههما. وهكذا من مسؤوليتنا أن نوفر الوسائل الضرورية لنجاح هذه المهمة.

السيدة أوغوو (نيجيريا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشيد بوفدكم، سيدي الرئيس، الذي صب تركيز مناقشتنا بشأن بناء السلام على بناء المؤسسات لأول مرة. وأقدم شكرنا للأمين العام على إحاطته الإعلامية المتبصرة،

ونود أن نرحب بوجه خاص بنائب رئيس الوزراء، خوسيه لويس غوتيريس، لمشاطرتنا تجربة بلاده في هذه المناقشة.

ونحن مدينون كثيرا للسيد بيتر فيتيغ الذي تكلم بصفته رئيس لجنة بناء السلام. ونعتقد أن الدور المزدوج الذي يضطلع به إشارة وجيهة إلى العلاقة المتعمقة بين مجلس الأمن ولجنة بناء السلام، التي لا نستطيع إلا أن نستفيد منها.

يتضمن بناء المؤسسات، الذي يشكل جزءا متكاملا من بناء السلام، أكثر من مجرد إقامة الهياكل التنظيمية ورعايتها. إنه يشمل النظم القيمية التي تقوم عليها هذه المنظمات. وبالفعل تنشب نزاعات كثيرة أو تتكرر ليس بسبب الافتقار إلى الهياكل التنظيمية، من قبيل المحاكم والشرطة وغيرها من خدمات الأمن، ولكن بسبب الخلافات العميقة حول مشاركة الجماعات المختلفة في السلطة السياسية والموارد الاقتصادية. وتدور مهمة بناء المؤسسات بعد انتهاء النزاع كثيرا حول تأهيل الهياكل التنظيمية مثلما تدور حول استعادة القواعد والقيم التي توجه العمل الفعال للاقتصاد والمجتمع والسياسة.

وبالرغم من أنه يجب الإشادة بالعمل الذي تضطلع به مختلف الجهات الفاعلة في منظومة الأمم المتحدة، فإنه لا يمكن الاستعانة بالمصادر الخارجية في تحديد المؤسسات الأساسية. وتبعا لذلك من الضروري أن تدرك الأمم المتحدة، منذ بداية كل ممارسة من ممارسات بناء السلام، دورها بوصفها ميسرا. وينبغي أن تضطلع الجهات الفاعلة الوطنية دائما بالدور الريادي في توضيح احتياجات بلدانها، مع قيام الأمم المتحدة بتقديم المساعدة الضرورية في تلبية تلك الاحتياجات.

وكما ذكر المتكلمون الذين سبقوني، لا يمكن تجاهل الحاجة الأساسية للشعب في تولي زمام الأمور فيما يتعلق بتحقيق السلام الخاص به. ويجب أن يكون كل مجتمع خارج من النزاع سيد مصيره. وأي مشروع لبناء السلام لا يضرب بجذوره في المعرفة المحلية، والخبرة المحلية، والمشاركة المحلية، والإرادة المحلية سيكون مصيره الفشل بمجرد رحيل ذوي الخوذ الزرق. كما يصدق القول على أن بناء السلام المستدام هو المسؤولية الأساسية للدولة. ويجب أن تضطلع حكومة كل بلد وشعبه بمهمة بناء المؤسسات على المدى الطويل.

ونحن ممتنون لأن النتائج الأولية لاستعراض القدرة المدنية لمكتب دعم بناء السلام تشير إلى ضرورة تقييم الاحتياجات المحلية والقدرات المحلية الموجودة، بما في ذلك القدرة على استيعاب المساعدات، قبل أن نقرر وزع القدرات الدولية. ومن المشجع أن نلاحظ أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإدارة عمليات حفظ السلام يقومان باستعراض احتياجاتهما ومنهجيات تقييم القدرات لمعايرة أعمالهما على الأرض بشكل أفضل.

وبالرغم من درجة التقدم المحرز، يجب أن يظل تمويل بناء المؤسسات الطويل الأجل الذي يمكن التنبؤ به على نحو أكبر متصدرا جدول أعمالنا. وكما ذكرت نيجيريا من قبل، يمكن أن يؤدي الافتقار إلى التمويل قبل الولاية إلى البطء في إحراز التقدم في تنفيذ ولايات انتقالية مهمة، ولذلك ندعو إلى زيادة النظر في كيفية قيام المنظمة بحل هذه المسألة المهمة للغاية. إن مرفقي التمويل الجديدين وسقف التمويل المنقح للدعم العاجل لبناء السلام المتأتي من صندوق بناء السلام، من الابتكارات التي نرحب بها كثيرا. ونشجع المانحين على المشاركة في هذا الصندوق وفي غيره من الصناديق المتعددة الأطراف التي تدعم بناء المؤسسات وأنشطة الإنعاش بعد انتهاء النزاع.

كما أن للجهات الفاعلة الإقليمية دورا مهما تضطلع به في هذا السياق، ونشير بوجه خاص إلى الإطار الأفريقي للسياسات العامة للتعمير والتنمية بعد انتهاء النزاع.

وتقوم نيجيريا، من جانبها، بتقديم الدعم لجهود بناء السلام الإقليمية والدولية. وعبر أفريقيا، وبوجه خاص في غرب أفريقيا، ندعم الأنشطة من قبيل إصلاح قطاع الأمن. وبالإضافة إلى ذلك، فإنه منذ عام ٢٠٠٤ تعمل جميع الأذرع الثلاثة للقوات المسلحة النيجيرية جاهدة مع المجتمع المدني لإدماج بناء السلام في العمليات الدولية لحفظ السلام. ويهدف إدماج بناء السلام في مناهج التدريب في المؤسسات العسكرية في نيجيريا إلى تجهيز القوات المسلحة بالمهارات التي تسمح بالتدخل الداعم لمزيد من السلام الدائم داخل المجتمعات في أعقاب وقف الأعمال العدائية.

وإذا تم إدارة خبرات المجتمع الدولي بشكل مناسب، بالمواكبة مع تقسيم واضح للعمل وتمويل يمكن التنبؤ به واستراتيجية للخروج، فإن من الممكن أن تصبح قيمة للغاية في إعادة بناء المؤسسات، وبوجه خاص في قطاعي الأمن وسيادة القانون. ونتوقع بشغف إكمال استعراض القدرة الوطنية حتى يمكن للأمم المتحدة أن تستخلص منه الدروس بشأن التنسيق الأفضل، والاتساق الأفضل، وزيادة الشراكات الفعالة مع الجهات الفاعلة الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية. وبهذه الطريقة يمكننا مساعدة بلدان بعد انتهاء النزاعات على استعادة الأمن والمساءلة والشرعية، التي تقع جميعها في صميم الدولة المسؤولة.

تتطلع كل دولة إلى أن تعتمد على نفسها. فلنستخدم كل الوسائل التي تحت تصرفنا لكي نجعل من هذا التطلع تطلعاً يمكن تحقيقه. وأود أن أكرر التزام نيجيريا بحفظ السلام وبناء السلام. وبصفتنا عضوا فعالا ومسؤولا في لجنة بناء السلام، سنواصل تقديم دعمنا للجهود التي تبذلها الأمم المتحدة في مساعدة مجتمعات بعد انتهاء النزاعات.

السيد هارديب سينغ بوري (الهند) (تكلم بالإنكليزية): يشكل الاهتمام المتواصل للمجلس بحفظ السلام وبناء السلام مؤشرا على أنه يعترف بأن نجاح أو فشل حفظ السلام وبناء السلام سيقرران استمرار أهمية الأمم المتحدة وهذا المجلس بالنسبة للعديد من المناطق المضطربة في العالم. ولذلك يود وفد بلادي أن يشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيمكم هذه المناقشة للتركيز على ما يحتمل أن يكون أكثر العناصر أهمية في جدول أعمال بناء السلام. كما نود أن نشكركم على الورقة المفاهيمية (S/2011/16، المرفق)، التي نراها مفيدة للغاية.

وأشكر الأمين العام على ملاحظاته، كما أود أن أعرب عن تقديرنا لنائب رئيس وزراء تيمور – ليشتي على حضوره هنا وعلى عرضه للأشواط الملحوظة التي قطعتها بلاده. كما أشكر رئيس لجنة بناء السلام، السفير فيتيغ من ألمانيا.

واحتراما لطلب الرئيس بأن تقتصر ملاحظاتنا على أربع دقائق، لن أقدم سوى ملخصاً لما ينبغي أن أقوله. وقد جرى تعميم ورقة أكثر تفصيلا.

ولا يمكن إعادة السلام إلى مجتمعات ما بعد الصراع وتحرير مواطنيها من الخوف والفاقة إلا إذا كانت السلطات الوطنية قادرة على الحكم بفعالية. والقدرة على الحكم الفعال تتوقف، بدورها، على وجود المؤسسات التي تمكّن هذه السلطات من الاستجابة بفعالية لتطلعات الناس.

وعلى مدى العقدين الماضيين، قام هذا المجلس باستثمارات ضخمة في مجال القوة العاملة والموارد في سياق تصميم وإدارة عمليات حفظ السلام المتعددة الأبعاد. وقد حققت هذه العمليات، في أفضل الأحوال، نتائج متباينة. وحقق عدد قليل منها نتائج يمكن اعتبارها مرضية. وتعثرت عمليات عديدة لدى محاولتها على مدار عقد أو أكثر أن تكون على قدر مهمة تنفيذ ولاياتها المعقدة والطموحة.

وللأسف، فإن الصراعات مستمرة ونحن الآن في خضم تغيير آخر للنموذج. وأحد أبعاد هذا التغيير، محاولة تحديد نطاق بناء السلام، يزداد وضوحا بشكل مطرد مع تحديد الدول الهشة للمجالات التي يمكن للمجتمع الدولي أن يدعم أنشطتها لبناء الدولة فيها ويكون لديه الاستعداد لذلك. كما يجري إيضاح البعد الثاني، العلاقة بين حفظ السلام وبناء السلام. غير أن البعد الثالث، السياق التنظيمي لبناء السلام، لا يزال يفتقر إلى التوحيد. فبعض جهود بناء السلام تديره إدارة عمليات حفظ السلام والبعض الآخر تديره إدارة الشؤون السياسية، ويدار بعضها الآخر بمعرفة نظام الأمم المتحدة للمنسقين المقيمين. وعلى صعيد آخر، تعمل لجنة بناء السلام على زيادة فعاليتها. وعليه، فإن بناء السلام، هو إلى حد كبير، عملية جارية.

وللهند ٦٠ عاما تقريبا من الخبرة في مجال حفظ السلام. فقد ساهمنا بعدد أكبر من حفظة السلام في عمليات لحفظ السلام أكثر من أي دولة أخرى. كما شاركنا في جميع أنواع عمليات حفظ السلام من مراقبة الهدنة إلى الجيل الحالي من عمليات حفظ السلام المركبة. وحفظة السلام هم بناة للسلام في وقت مبكر، وحفظة السلام الهنود هم من بين أوائل بناة السلام التابعين للأمم المتحدة.

وتجربتنا في تحويل إرث استعماري إلى دولة حديثة ودينامية تتمتع بالديمقراطية ولديها اقتصاد سريع النمو جعلت حفظة السلام الهنود يفهمون بالسليقة أنه لا فعالية للسلام إلا إذا كان مصحوبا بنمو المؤسسات المحلية. وحفظة السلام الهنود في سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا وعملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة الأمم المتحدة في السودان وبعثة الأمم المتحدة في ليبريا وبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي وفي غيرها من الأماكن، يبذلون جهودا واعية لمساعدة السلطات المحلية على استعادة الهياكل الوطنية التي انهارت أثناء الصراع. فقد اعتمر حفظة السلام الهنود قبعات حفظ السلام وحاولوا استعادة العمليات الإدارية وعززوا الشرطة المحلية ونشطوا الآليات القضائية في المناطق التي يخدمون فيها. وهم يحاولون العمل من خلال الآليات المحلية لحل النزاعات والوساطة من أجل تعزيز هذه المؤسسات المحلية لكي تصبح مؤسسات سياسية قابلة للحياة. ويحاولون تفعيل المؤسسات التعليمية ويقدمون خدمات، مثل العيادات البيطرية، للمساعدة على تنشيط الاقتصادات المحلية.

وتُظهِر تجربتنا أن المؤسسات السياسية والإدارية التي تحقق اللامركزية في الحكم هي المفتاح لبناء الدولة. والمؤسسات يجب أن تكون ذات أهمية على الصعيد المحلي وأن تشمل جميع أصحاب المصلحة، ولا سيما الضعفاء والمحرومين.

وقد دشنت الهند قبل حوالي عقدين أكبر عملية على الإطلاق لتحقيق اللامركزية الديمقراطية. وتم نقل الصلاحيات الإدارية والتشريعية إلى الهيئات على مستوى القرى والمقاطعات، وكُرس الكثير من الفكر والجهد لجعل هذه المؤسسات ذات أهمية على الصعيد المحلي. وتوصلنا إلى أن مفتاح نجاح هذه المؤسسات يكمن في ما نسميه سياسة الشمول. وكفلت العملية التي نفذناها لتحقيق اللامركزية الديمقراطية انتخاب نحو مليون امرأة في مناصب تمثيلية على جميع المستويات. وتمكين من كانوا على هامش المجتمع تقليديا قد عزز وحول كلا من الديمقراطية والحكم في بلدنا.

وسياسة الشمول تثبت جدواها بطرق مثيرة للاهتمام. وقد سمح قرار حكومة الهند بتعيين شرطيات بصورة نشطة لنا بنشر وحدة شرطة مشكلة نسائية، وهي أول تشكيل مؤلف بالكامل من النساء في بعثة الأمم المتحدة في ليبريا. ونفهم أن وجود هؤلاء الشرطيات الهنديات لم يساعد على استعادة الثقة في النظام المحلي لإنفاذ القانون فحسب، ولكنه كان أيضا بمثابة نموذج يُحتذى للمرأة في ليبريا.

ولا يمكن لأي قدر من الإرادة الدولية أن يحل محل الإرادة والالتزام الوطنيين. وعلاوة على ذلك، لا يمكن بناء السلام بصورة متعجلة. ودورنا كبناة سلام يتعين أن يتمثل في المساعدة، من خلال مشاركة طويلة الأجل وصبورة، على إيجاد بيئة يُسمح فيها لهذه الإرادة المحلية بالتعبير عن نفسها. ويتمثل دورنا أيضا في توفير الموارد والخبرات التي كثيرا ما تفتقر إليها المجتمعات التي تكافح من أجل إعادة تنظيم نفسها. ويتطلب كل ذلك من المجتمع الدولي أن يوفر مستوى مناسبا وقابلا للتنبؤ من الموارد على مدى فترات طويلة.

ومن الصعب تجنب الشعور بأن وجود الأمم المتحدة في الميدان هو بيروقراطية ثقيلة وليس مؤسسة صغيرة الحجم، سريعة التكيف والاستجابة. ومن أعراض هذا الاعتلال أن الأمانة العامة تستغرق فترة تصل إلى ٢٠٠ يوم لشغل وظائف في الميدان، مما يؤدي إلى مستويات شغور مثيرة للقلق. وإيجاد هذه القدرات يجب أن يكون مدفوعا باحتياجات السلطات الوطنية وليس بأولويات المانحين. ومن المنطقي أيضا أنه يتعين توفير هذه القدرات من خلال حكومات الدول التي لديها خبرة ذات صلة بهذه السلطات الوطنية.

كما يجب النظر بجدية في فكرة توسيع نطاق انتداب موظفين لدى الأمم المتحدة. ومن شأن ذلك السماح للأمم المتحدة بالوصول سريعا إلى القدرات اللازمة ونشرها على وجه السرعة والسماح بسرعة الزيادة والخفض. ومن المحتمل أيضا أن ينطوي ذلك على قدر أكبر من التوفير.

وفي الختام، أود أن أشدد على أن الهند، باعتبارها مواطنا عالميا مسؤولا، لن تقصر في التصدي لتحدي الحفاظ على السلم والأمن الدوليين من خلال عملية بناء السلام. ومن خلال البرنامج الهندي للتعاون التقني والاقتصادي، نوفر التدريب لحوالي ٠٠٠ ٥ من الطلبة والخبراء الأجانب من ١٥٨ بلدا من جميع أنحاء في ما يقرب من ٢٢٠ دورة تدريبية. وبالمثل، ومن خلال التسهيلات الائتمانية والتعاون فيما بين بلدان الجنوب ومبادرة الهند الإنمائية، فإننا نساهم في أنشطة بناء الدولة في العديد من البلدان. وتسهم الهند كذلك في بناء السلام من خلال آليات مبتكرة متعددة الأطراف مثل مبادرات مجموعة بلدان الهند والبرازيل وجنوب أفريقيا في هايتي وغينيا - بيساو وفي دول أخرى.

السيد مونغارا موسوتسي (غابون) (تكلم بالفرنسية): بداية، يثني وفد بلدي على مبادرة البوسنة والهرسك بتنظيم هذه المناقشة حول بناء السلام بعد انتهاء النزاع، وبشكل أكثر تحديدا حول إعادة بناء الهيكل المؤسسي في البلدان الخارجة من الصراع . وأود أيضا أن أعرب عن امتناننا للأمين العام بان كي - مون وللسيد خوسي لويس غوتيريس، نائب رئيس وزراء تيمور - ليشتي، على إسهاماتهما القيمة في المناقشة الحالية. وأود أخيرا أن أشكر السفير بيتر فيتيغ، الممثل الدائم لألمانيا ورئيس لجنة بناء السلام، على قيادته المستنيرة في ذلك الدور.

إن بناء السلام هو من بين أكثر مهام الأمم المتحدة صعوبة وتعقيدا. وبمرور الأعوام، أصبح أيضا من بين أهم المهام، بقدر ما يحول دون سقوط البلدان الخارجة من صراعات مدمرة في دوامة العنف مجددا.

وإعادة بناء الهيكل المؤسسي مسألة في غاية الأهمية وتتطلب اهتماما خاصا، على نحو ما تجسد في مناقشة اليوم. وبالتالي، يود وفد بلدي التركيز على ثلاث مسائل نعتبرها هامة: المساعدة التي يمكن للأمم المتحدة والمجتمع الدولي بأسره تقديمها لهذه البلدان؛ ومسألة الملكية الوطنية؛ والجوانب المتعلقة بالشراكات.

وبناء المؤسسات في البلدان الخارجة من الأزمات هو دعامة هامة لبناء السلام. وهذه مسألة يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار بمجرد توقف الأعمال القتالية من أجل إحلال سلام

قابل للاستمرار ودائم. وفي الواقع، إن عددا من البلدان الخارجة من الصراعات يفتقر إلى المؤسسات الفعالة القادرة على الحفاظ على السلام الذي عانت الأمرّين من أجل تحقيقه. وفي بعض الحالات الأخرى، كانت المؤسسات القائمة سابقا بذاتها سببا للصراع.

ويجب على المجتمع الدولي ومجلس الأمن أن يكفلا تحقيق السلام وصونه. وهذا النهج لبناء السلام يمكّن من منع العودة إلى الصراع، ويتوافق تماما مع تصور بلدي لمنع نشوب الصراع.

غير أن المساعدة الدولية لا ينبغي أن تطمس مسؤولية السلطات وغيرها من الأطراف الفاعلة الوطنية عن العملية الرامية إلى تعمير مؤسسات بلدها. وسيقود توليها لتلك المسؤولية إلى ملكية أكبر لعملية بناء المؤسسات وتعزيز القدرات الوطنية.

وفيما يتعلق بالمسائل المتصلة بالشراكة فيما بين مختلف الأطراف الفاعلة والاتساق والتنسيق فيما بينها، فمن الضروري تلافي التداخل في المهام. وفي سيراليون، على سبيل المثال، قد ساعد إلى حد كبير وضع برنامج واحد للتغيير، جمع بين جميع مسائل الأمن والتنمية والمسائل السياسية، على ترشيد عمل الإدارة وعزز، في الوقت ذاته، اتساق إجراءاتها وتوليها المسؤولية عن عملية السلام.

وينبغي للاتساق أن يبدأ على مستوى الأمم المتحدة، من خلال التحديد والتوزيع الواضحين للمهام فيما بين الهيئات المشتركة في جهود إعادة بناء المؤسسات في البلدان الخارجة من الصراعات. إننا نرحب بالجهود التي تبذلها لجنة بناء السلام في هذا المجال. وفي المستوى التالي، ينبغي للاتساق أن يشمل الشراكة مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. فتلك المنظمات تكون أحيانا مهيئة أكثر لحل المسائل وللنظر مع البلد المضيف في مسألة بناء المؤسسات.

كما أننا نرحب بمبادرة لجنة بناء السلام لتعزيز العلاقات بين الأمم المتحدة والبنك الدولي، مما مكّن البنك من الأخذ في الاعتبار بشكل أفضل الاحتياجات ذات الأولوية لبلدان مثل جمهورية أفريقيا الوسطى خلال عام ٢٠١٠. إننا نشجع اللجنة، في إطار دورها التنسيقي، أن تقيم شراكات مع جميع المؤسسات المالية والمانحة، القادرة على مساعدة البلدان المدرجة في جدول أعمالها. كما ينبغي للجنة أن تسعى إلى مشاركة جميع الأطراف الفاعلة، بما في ذلك المنظمات النسائية.

وقد أوصى الميسرون، في تقريرهم عن استعراض لجنة بناء السلام (S/2010/393، المرفق) بإيلاء اهتمام خاص للشراكة بين مجلس الأمن ولجنة بناء السلام. وتعتبر غابون توصياتهم إسهاما كبيرا. وسيكون مفيدا للمجلس أن يتشاور مع اللجنة خلال كل مراحل عمليات السلام، بدءا من مرحلة الإعداد لها، مرورا بتجديد ولايتها، وانتهاءً بانسحابها.

وكما أكدنا في مرات متكررة، تعتقد غابون أن مسألة بناء المؤسسات في البلدان الخارجة من الصراعات المسلحة ينبغي التخطيط لها، وفقا لما تقتضيه الظروف، وفي الوقت الذي يتم فيه إنشاء عملية حفظ السلام. وعلاوة على ذلك، ينبغي ألا تغيب عن أبصارنا حقيقة أن التحكم بالعملية السلمية والأمنية يشكل، في نظرنا، عنصرا أساسيا في الاستراتيجية الشاملة لبناء السلام. ولهذا الغرض، نحث شركاءنا الماليين على مواصلة بذل الجهود لتمويل إعادة الإعمار.

إننا نرحب بحقيقة أن جميع تلك العناصر تم أخذها في الاعتبار في مشروع البيان الرئاسي المعروض علينا، والذي نؤيده تأييدا كاملا.

السيد موورايس كابرال (البرتغال) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة الهامة في الوقت المناسب. إن تناول هذه المسألة

في ظل رئاستكم هو الأنسب نظرا للانتقال اللافت لبلدكم من مرحلة ما بعد انتهاء الصراع إلى مرحلة الديمقراطية المستقرة. كما أود أن أشكر الأمين العام على بيانه الهام.

وأود أن أتقدم بالترحيب الحار إلى السيد خوزي لويس غوتيريس، نائب رئيس وزراء تيمور – ليشتي، ذلك البلد الذي يمثل أيضا نموذجا لموضوع اليوم ونجاحا لجهود الأمم المتحدة في بناء السلام. واليوم، بعد أقل من ثماني سنوات على استقلالها، تمثل تيمور – ليشتي دولة ديمقراطية ذات مؤسسات مستقرة، وتتطلع بثقة إلى المستقبل. ويرجع ذلك إلى نجاح جهود بناء السلام المبذولة في تيمور – ليشتي، وفي محورها بناء المؤسسات. ولكنه يرجع بشكل رئيسي إلى شعب تيمور – ليشتي ولرؤية قادته السياسيين للملكية والقيادة. ويشرّف البرتغال، ومعها كل الجماعة الناطقة بالبرتغالية، أن تكون على علاقة وثيقة بالمسار الناجح الذي سلكته تيمور – ليشتي.

وفي المراحل الأولى من إصلاح الأمم المتحدة، قدمت موزامبيق والبرتغال اقتراحا مشتركا بإنشاء إطار ضمن منظومة الأمم المتحدة، يكون من شأنه أن يساعد على سد الفجوة بين الاحتياجات الأمنية والحاجة إلى بناء مؤسسات مستقرة، ويكون قادرا على تمكين الحكومات الخارجة من حالات الصراع المسلح من الاضطلاع بمهامها الرئيسية على نحو فعال. وبدون ذلك، سيكون الاستقرار بعيد المنال، وسيشكل الانتكاس من جديد في الصراع احتمالا خطيرا. ومع مرور الوقت، أدى الاقتراح إلى إنشاء لجنة بناء السلام، التي يترأسها زميلنا بيتر ويتيغ، الذي أهنئه على التزامه وحسن قيادته. ولا بد لي من القول أنني أشاركه في تحليله وفي مقترحاته لتعزيز دور لجنة بناء السلام.

ومن الافتراضات الشائعة حاليا أن حفظ السلام وبناء السلام ينبغي النظر إليهما كجهد متكامل و لم يعد ينظر إليهما كنشاطين متتابعين، وأنه ينبغي لأنشطة بناء السلام أن تبدأ سرعان ما يسمح بذلك الوضع في الميدان، وضمن الفترة المنتظرة لعملية حفظ السلام وخلال دورتها الكاملة.

وينبغي للأمم المتحدة أن تعزز قدرتها على تحديد الاستراتيجيات المتكاملة منذ البداية، وعلى تنسيق أنشطة مختلف الأطراف الفاعلة في الميدان – تلك المسؤولة عن الأمن والوكالات الإنمائية والمنظمات غير الحكومية – وتعزيز التفاعل مع جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة، بما في ذلك المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية ذات الصلة، والبلدان المجاورة، وتشكيلات بناء السلام والبلدان المساهمة بالشرطة وبالقوات. وقد تم الاضطلاع بالكثير من العمل في هذا السياق، ولكن ما زال هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به.

ولا يمكن أن يتسنى للدولة، بدون مؤسسات تتمتع بالمشروعية والمصداقية والمرونة، أن تضطلع بمسؤولياتها ومهامها وأن تلبي توقعات مواطنيها. فتلك المؤسسات هي الوحيدة القادرة على معالجة المسائل الكثيرة التي تظل معلقة في مرحلة ما بعد انتهاء الصراع، وعلى إدراج النزاعات السياسية في العملية السياسية.

إن كل بلد يمثل حالة مختلفة وخاصة. والوصفات العامة أقل ما يقال فيها أنها خطرة. ولكن هناك عنصران مشتركان وهامان بالتساوي في جميع استراتيجيات بناء السلام: التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والملكية الوطنية.

إن بناء المؤسسات بمفرده ليس كافيا، لأنه ما من بلد يمكنه أن يحقق السلام المستدام والاستقرار بدون التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ويجب التصدي للبطالة، وخاصة لدى الشباب، في مرحلة مبكرة من جهود بناء السلام ومن خلال مبادرات ملموسة ومركزة. وينبغي أن تركز المساعدة الاقتصادية الدولية على المشاريع التي تأخذ في الحسبان

حقائق الواقع الاقتصادية والاجتماعية، وحتى الثقافية للبلد، وقدراته الخاصة وما يمكن أن تقدمه من إمكانيات للاستثمار الأجنبي. وينبغي للإدارة الملائمة للموارد الطبيعية أن تُدمج في البرامج الإنمائية وفي إعادة إعمار الهياكل الأساسية. ويجب أن يكون تطوير القدرات الوطنية هدفا ثابتا في كل النواحي.

وهناك علاقة واضحة بين التنمية والسلام. وربما تكون طبيعة تلك العلاقة غير واضحة تماما، كما لا يمكن البناء على علاقة غير منتظمة بين الاثنين. ولكنهما متآزران حتماً.

ولا يمكن لأحد أن يفهم الحالة في بلد ما أكثر مما يفهمها الناس الذين يعيشون فيه. ولا يمكن لأي التزام أجنبي أن يحل مكان إرادتهم، التي بدونها لا يمكن لجهود بناء السلام أن تكون مستدامة. وعليه، فإن الدور المحوري للأطراف الفاعلة الوطنية لا غنى عنه.

إن أهمية الملكية الوطنية في بناء السلام بعد انتهاء الصراع معروفة جيدا لدينا جميعا. ويجب أن تقوم الشراكة بين الدولة والشركاء الدوليين على أساس الفهم الاستراتيجي المشترك للأهداف ولطريق المستقبل، ومع أهداف مشتركة وواضحة، وحوار وتفاعل دائمين مع سكان البلد – السلطات، وأحزاب المعارضة والمجتمع المدني بأسره. ويجب أن تتضمن استراتيجية خروج سلسة للأطراف الفاعلة الدولية. وتوجد أهمية خاصة للمسائل الجنسانية والدور المساعد الذي تؤديه المرأة في الإنعاش الاقتصادي، والوئام الاجتماعي والمشروعية السياسية، وتوسيع نطاق القدرات الوطنية.

كما أن بناء السلام يمثل ممارسة في إدارة توقعات السلطات والمجتمع المدني للبلد المعني، وكذلك توقعات البعثة وأصحاب المصلحة الآخرين. ولا يمكن تحقيق ذلك إلا بالحوار المستمر، وبالإدراك الحقيقي للواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي وديناميته وتطوره.

تسهم الملكية الوطنية في بناء المؤسسات، ومن ناحية أخرى، يعزز بناء المؤسسات الملكية الوطنية والمسؤولية الوطنية، مما يمهد الطريق لاستراتيجية خروج ناجحة للشركاء الدوليين وتحقيق السلام والاستقرار اللذين يمكن استدامتهما ذاتيا.

وظل الاتحاد الأوروبي منذ فترة طويلة ملتزما بدعم التنمية المؤسسية في البلدان في مرحلة ما بعد انتهاء الصراع. وفي ذلك الصدد، وبوصف البرتغال عضوا في الاتحاد الأوروبي، فإن من الطبيعي أن تؤيد الموقف الذي أعرب عنه ممثل الاتحاد خلال هذه المناقشة.

في الختام، أود أن أذكّر بتعبير لسيرجيو فييرا دي ميلو، الذي جسّد مشاركة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك وتيمور – ليشتي. قال إن ”الأمم المتحدة أداة وإطار ومحرك وديناميةتعتمد قدرتها على تحقيق المصالحة والابتكار والنجاح بقدر ما ترغب الدول الأعضاء في ذلك، وتسمح به وتجعلها ممكنا“. ذلك هو التحدي المشترك الذي يواجهنا والمسؤولية المشتركة الملقاة على عاتقنا. ومع أخذ ذلك في الاعتبار، أود أن أؤكد للمجلس التزام البرتغال بالإسهام في تحقيق مجتمع دولي أكثر فعالية واتساقا ومسؤولية تجاه بناء السلام بعد انتهاء الصراع.

السيد وانغ مِن (الصين) (تكلم بالصينية): أشكر البوسنة والهرسك على أخذ زمام المبادرة لعقد هذه المناقشة المواضيعية بشأن بناء السلام بعد انتهاء الصراع وبناء المؤسسات. ونرحب بحضور الأمين العام بان كي – مون ونائب رئيس الوزراء غوتيريس ممثل تيمور – ليشتي. وأشكر أيضا السفير فيتيغ، رئيس لجنة بناء السلام، على بيانه.

إن بناء السلام هو التحدي المشترك الذي يواجه البلدان في مرحلة ما بعد انتهاء الصراع. كما أنه أحد الوسائل الهامة التي تساعد على منع العودة إلى الصراعات.

في عملية بناء السلام، هناك أسئلة ليست جديدة ولكن لم تتم الإجابة عليها بعد بشكل فعال، مثل الأسئلة التالية. في البلدان التي تمر بمرحلة ما بعد انتهاء الصراع، كيف يمكن البدء بأعمال بناء السلام في مرحلة مبكرة بحيث يمكن تحقيق الانتقال من الاستقرار إلى السلام والتنمية المستدامين؟ كيف يمكن تعزيز الاتساق والتنسيق بين الأمم المتحدة والأطراف الأخرى ذات الصلة بحيث يمكن إقامة شراكة فعالة؟ بأي السبل ينبغي للأمم المتحدة والمجتمع الدولي تقديم الدعم والمساعدة إلى البلدان التي تمر بمرحلة ما بعد انتهاء الصراع في بناء السلام، ولا سيما بناء المؤسسات؟ وفي ذلك السياق، تود الصين إثارة النقاط الأربع التالية.

أولا، لا بد أن تتحمل البلدان التي تمر بمرحلة ما بعد انتهاء الصراع المسؤولية الأساسية عن بناء السلام فيها. ويجب على جميع الأطراف الاحترام الكامل لسيادة الدول المعنية وإرادتها. ويجب تعزيز الملكية الوطنية والقدرات الوطنية من أجل إرساء أسس السلام والتنمية المستدامين. ودور المجتمع الدولي هو تقديم المساعدة بدلا من الحلول محل البلدان.

ثانيا، يمثل بناء القدرات الوطنية مفتاح النجاح في بناء السلام في البلدان التي تمر بمرحلة ما بعد انتهاء الصراع. ويجب على الأمم المتحدة والمجتمع الدولي تحديد أولويات مهام بناء السلام، بما في ذلك بناء المؤسسات، في ضوء خصوصيات وظروف البلدان التي تمر بمرحلة ما بعد انتهاء الصراع، ويجب تقديم الدعم والمساعدة التقنيين المصممين خصيصا لها وفي الوقت المناسب. وفي ذلك الصدد، من الأهمية بمكان النشر الحسن التوقيت لموظفي الخدمة المدنية الدولية المؤهلين من ذوي المهارات المناسبة في البلدان التي تمر بمرحلة ما بعد انتهاء الصراع، ومساعدة البلدان المعنية بقوة لتوفير التدريب في المهارات المطلوبة.

ثالثا، يكتسي تحديد الأولويات أهمية في المساعدة في بناء السلام في البلدان التي تمر بمرحلة ما بعد انتهاء الصراع. وفي هذه البلدان يجب إعادة بدء المهام الكثيرة من نقطة الصفر، وفي بيئة تتسم بالتعقيد مع أسس سياسية وأمنية هشة. إن مهمة المجتمع الدولي الأولى هي مساعدة البلدان المعنية على ضمان الأمن الأساسي، وتعزيز العملية السياسية، وتوفير الخدمات الأساسية، ودعم الوظائف الحكومية الأساسية وتنشيط الاقتصاد والتنمية. إن الهدف الرئيسي من دعم المجتمع الدولي في بناء المؤسسات هو توطيد السلام، وحماية الاستقرار وإنعاش الاقتصاد وتعزيز سيادة القانون. وفي تلك العملية، يجب إيلاء الاعتبار الكامل للاحتياجات ذات الأولوية للبلدان المعنية ويجب إيلاء اهتمام كامل لآرائها في صياغة استراتيجيات بناء السلام.

رابعا، إن الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بحاجة إلى تعزيز التنسيق بحيث يتسنى منع نشوب الصراعات وحفظ السلام وبناء السلام وتعزيز التنمية التقدم بالترادف وعلى نحو منظم. ويستدعي ذلك وضع استراتيجيات شاملة لبناء السلام بحيث يمكن استخلاص التجارب والدروس بسرعة وتلافي تداخل الجهود وهدر الموارد.

السير مارك لايل غرانت (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): نحن ممتنون لكم، سيدي الرئيس، على إثارة المسألة البالغة الأهمية لبناء المؤسسات في مرحلة ما بعد انتهاء الصراع في المجلس اليوم. لدينا الكثير لنتعلمه من تجربة بلدكم، وكذلك تجربة تيمور – ليشتي. أرحب بحضور نائب رئيس الوزراء، وكذلك، بحضور الأمين في وقت سابق اليوم.

تأتي المساعدة على بناء المؤسسات في صميم بناء السلام. فبدون أمن الدولة والشعب لا يمكن للاقتصاد والخدمات العامة العمل. وبدون دخل، لن يكون هناك أي شيء لتمويل الخدمات الحكومية ووظائفها ولن تكون

هناك ثقة في الجدوى المالية للدولة. وبدون سيادة القانون، لن تكون هناك مساءلة. وهناك حاجة إلى بناء القدرات المؤسسية لتسوية الصراع سلميا.

إن عملية بناء المؤسسات ليست عملية تقنية فحسب، ولكنها عملية سياسية معقدة أيضا. وهي غالبا ما تكون جزءا أساسيا من اتفاق السلام وأساسية في تشكيل العلاقة بين الدولة والمجتمع. وهي ستحدد أيضا مستوى الثقة بعملية السلام ومدى تحقيق توقعات الناس. ويمثل تحقيق التقدم، ولا سيما في قطاعي الأمن والعدالة، شرطا مسبقا لانسحاب قوات حفظ السلام المستدام.

ولكن عملية بناء المؤسسات هي أيضا شرط أساسي لمنع نشوب صراع أوسع. إن الأوضاع الهشة والصراعات أعراض لفشل المؤسسات في إدارة الضغط، مثل ندرة الموارد أو تغير المناخ والفساد أو الجريمة المنظمة.

ستكون السنة القادمة مرة أخرى سنة صعبة للغاية بالنسبة للأمم المتحدة في دعم بناء المؤسسات. وتشمل التحديات دعم الاحتياجات في مرحلة ما بعد انتهاء الاستفتاء في السودان، وتوسيع نطاق حماية المدنيين وسيادة القانون في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية، وتوسيع نطاق الحماية والوصول إلى العدالة في ليبريا خارج العاصمة – وهي تحديات ستؤدي لجنة بناء السلام دورا رئيسيا في التصدي لها.

لكن العقبات في بناء السلام تحدث في كثير من الأحيان بسبب الفشل أو التأخير في بناء المؤسسات. وقد يكون ذلك الفشل والتأخير نتيجة لأسباب سياسية. ولكنهما يعودان أيضا إلى استمرار الضعف في قدرة الأمم المتحدة على تقديم المساعدة.

هناك خمسة مسائل أعتقد أننا بحاجة إلى التركيز عليها إذا أردنا أن ننجح هذا العام.

أولا، إن الوقت هام جدا. يجب أن يكون هناك إرادة سياسية وبيروقراطية للإنجاز في الوقت المحدد ومع نطاق كاف لتلبية حجم الاحتياجات. ولا ينطبق ذلك داخليا على منظومة الأمم المتحدة فحسب، ولكن أيضا على الدول الأعضاء، مثل مشاركتها في المجالس. العمل كالمعتاد ليس كافيا.

ثانيا، يجب أن يكون دعم الأمم المتحدة لإصلاح قطاع العدالة والأمن أكثر فعالية بكثير. وتحقيقا لذلك، يجب أن يكون هناك تحديد واضح لمن لديه ميزة نسبية لأي دور، حتى نتمكن من الاستثمار في الحصول على الاستجابة المطلوبة التي يمكن التنبؤ بها وتخضع للمساءلة. وينبغي أن يجسد ذلك التوازن الصحيح بين متطلبات تحقيق الاستقرار الفورية والمتطلبات الطويلة الأجل لبناء المؤسسات.

ثالثا، يحتاج التخطيط بين بعثات حفظ السلام والصناديق والبرامج إلى أن يكون متكاملا حقا. وحينما يكلف هذا المجلس أي بعثة، نحن بحاجة إلى أن نكون على ثقة بأن هناك وضوح بشأن العمل الذي ستقوم به كل جهة في إطار الأمم المتحدة وأن تتوفر للصناديق والبرامج الوسائل لزيادة مشاركتها لتلبية هذه التوقعات. و لم يكن هذا واضحا في الآونة الأخيرة. ونريد أيضا تجنب جر قوات حفظ السلام إلى أنشطة بناء المؤسسات، التي لم يتدربوا عليها و لم تنط بهم ولايتها.

رابعاً، يجب أن يكون هناك نوعية أفضل وسرعة أكبر في عمليات نشر المدنيين. ونتطلع إلى استعراض القدرة المدنية، ونتطلع أيضاً إلى تقرير التنمية العالمية، الذي سيوفر لنا مزيداً من التبصر بشأن كيفية تحسين سجلنا في بناء السلام.

أخيراً، نحتاج إلى مزيد من التركيز على مناظير وخبرات البلدان ذاتها. ينبغي أن نكون أفضل قدرة على تقييم القدرات القائمة وكفالة أن تبني المساعدة القدرات الوطنية، لا أن تتخطاها.

ونرحب بتشكيل التجمع الجديد الذي يضم ١٧ من البلدان الهشة والمتضررة بالصراع – أو ما يعرف بمجموعة الـ ٧ زائد التي تترأسها تيمور – ليشتي – لكي تدلي هذه المجموعة بدلوها في الحوار الدولي بشأن بناء السلام وبناء الدولة. وقد يكون من المفيد أن نستمع إلى استنتاجاتها الناشئة في غضون العام. فالدول الهشة والمتضررة بالصراع ربما كانت خير من يحكم على أداء الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، ومن يدعو إليه.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل البوسنة والهرسك.

أود أن أشكر الأمين العام بان كي – مون، ومعالي السيد خوسي لويس غوتيريس، نائب رئيس وزراء تيمور – ليشتي، وسعادة السيد بيتر فيتيغ، رئيس لجنة بناء السلام، على بياناتهم.

بعد اعترافنا بالدور الحاسم الأهمية لبناء المؤسسات في منع تجدد الصراع، دعت البوسنة والهرسك إلى عقد هذه المناقشة للتأكد من أن بناء المؤسسات بعد الصراع أصبح ضمن الأولويات في جدول أعمال مجلس الأمن. ويحدونا الأمل في أن يبرز نقاش اليوم أهمية وجود استجابة دولية أكثر فعالية وترابطاً حيال هذه المهمة المعقدة والصعبة.

وفي ضوء تجربة بلدي، وبلدان أخرى، أود أن أسترعي انتباه المجلس إلى عدد من المسائل الأساسية.

إن بناء مؤسسات خاضعة للمساءلة وشرعية وقوية ينبغي أن يكون هدفاً استراتيجياً منذ المراحل المبكرة من عملية بناء السلام. والنهج التقليدي يترك بناء المؤسسات إلى مرحلة لاحقة، ويركز أولاً على تقديم الإغاثة الإنسانية والمساعدة في إعادة التأهيل. ومع ذلك، عادة ما يكون الوقت قد تأخر جداً قبل البدء في تطوير القدرات المؤسسية مع بلوغ جهود بناء السلام مرحلتها الأخيرة. فالفترة التي تلي انتهاء الصراع مباشرة توفر أكبر فرصة لتدعيم القدرات المؤسسية الضرورية لنجاح جهود بناء السلام.

ولا بد من إيلاء الأولوية لتطوير المؤسسات التي ستحول دون العودة إلى الصراع مرة أخرى وتؤمِّن بقاء الدولة ومصداقيتها وشرعيتها المتجددتين. ولئن كانت الأولوية التي ينبغي أن تعطى لمؤسسات بعينها تختلف من بلد إلى آخر، فهناك مؤسسات معينة تعتبر شديدة الأهمية لتعزيز السلام، بصرف النظر عن السياق القطري، وينبغي استثمار جهود كبيرة في تطويرها. وتلك هي المؤسسات التي تضطلع بمهام سياسية – تنفيذ اتفاقات السلام، إجراء الانتخابات، حل النزاعات السياسية سلمياً، إعداد القوانين والتنظيمات وتطبيقها؛ ثانياً، مؤسسات الأمن وسيادة القانون؛ ثالثاً، مؤسسات المالية العامة؛ رابعاً، المؤسسات المكلفة بالإنعاش الاقتصادي وتقديم الخدمات الأساسية.

وعملية بناء المؤسسات بعد الصراع ينبغي تنفيذها على أساس مبدأ سيادة القانون. وعلى جميع الجهات المحلية والدولية الفاعلة في هذه العملية أن تحترم احتراماً كاملاً دستور بلد ما بعد الصراع، ونظامه القانوني الداخلي، واتفاقاته الدولية، وحقوقه والتزاماته، بما في ذلك اتفاق السلام الذي أنهى الصراع، إلى جانب كل المبادئ الأخرى المنطبقة وقواعد القانون الدولي.

ونجاح بناء المؤسسات بعد الصراع يتوقف إلى حد كبير على إقامة شراكة بين المجتمع الدولي ومجتمع ما بعد الصراع تقوم على أساس مجموعة من الأهداف المشتركة. فعندما يبني أصحاب المصلحة المحليون والدوليون توافقا على مجموعة من الأهداف المشتركة، يصبح تحقيق تلك الأهداف ذاتها قوة دافعة لبناء المؤسسات. وهذا، بدوره، يضفي الاستقرار على مجتمع ما بعد الصراع من خلال جمع كل

أصحاب المصلحة للتعاون على تنفيذ جدول أعمال مشترك إلى أن يزول خطر العودة إلى الصراع مرة أخرى.

ونظراً للحالة الهشة والضعيفة التي تكون عليها بلدان ما بعد الصراع، ربما يتعين على المجتمع الدولي بداية أن يتولى قسطاً كبيراً من المسؤولية عن بناء المؤسسات بعد الصراع، وأن يتولى، في حالات معينة، إنشاء مؤسسات انتقالية تؤدي المهام وتوفر الخدمات التي تقدم من خلال القدرات المحلية عادة. ومع ذلك، ينبغي أن يكون هدف بناء المؤسسات الحد من الاعتماد على المجتمع الدولي تدريجياً والنهوض بالاعتماد على الذات من خلال إيجاد مؤسسات مستقرة وقابلة للحياة وقادرة على الاستجابة.

والملكية الوطنية شرط لا غنى عنه لإنشاء مؤسسات فعالة وكفالة سلام مستدام. ونقل المسؤولية من المجتمع الدولي إلى الفعاليات والمؤسسات الوطنية مهمة بالغة الحساسية وفائقة الأهمية ينبغي تنفيذها بطريقة تدريجية وحسنة التوقيت. وإنشاء المجتمع الدولي لآليات إدارية انتقالية ينبغي أن يواكبه تعزيز قدرة المؤسسات المحلية.

وينبغي السماح لبعثات بناء السلام بمزيد من المرونة في مواءمة أنشطتها لبناء المؤسسات حتى يتسنى لها مراعاة التغييرات والتطورات على الأرض. والتنسيق بين البعثات التي يأذن بها مجلس الأمن والأفرقة القطرية، بما في ذلك الوكالات الإنمائية والمانحين الإنمائيين، لا بد من تحديده بوضوح تلافياً للتداخل والازدواجية. كما ينبغي تحسين تقييم عمليات بناء المؤسسات في التقارير العادية للبعثات التي يأذن بها المجلس. وينبغي أن يؤخذ ذلك في الاعتبار أيضاً عند إعداد القرارات لتجديد ولايات البعثات أو تشكيلات بناء السلام.

وينبغي أن يستفيد مجلس الأمن بشكل أكبر من الدور الاستشاري للجنة بناء السلام، وخاصة فيما يتعلق بإنشاء مؤسسات قادرة على البقاء وخاضعة للمساءلة، وفي دعم أصحاب المصلحة في البلدان المدرجة في جدول أعماله، وتحديد المؤسسات ذات الأولوية التي سيجري تطويرها وتحديد الثغرات القائمة في القدرات التي تتطلب دعماً فوريا وطويل الأمد من الأمم المتحدة والمجتمع الدولي ككل.

وأود أن أعرض مثالين من البوسنة والهرسك. يتعلق المثال الأول بإصلاح دفاعنا، الذي بدأ في عام ٢٠٠٣ ونتج عنه إنشاء قوات مسلحة عصرية وموحدة تعمل تحت قيادة مدنية ورقابة ديمقراطية وفقاً للمعايير المعمول بها. وهناك عوامل عدة أسهمت في نجاح هذه العملية: الإرادة السياسية وتوافق آراء أصحاب الشأن المحليين في المقام الأول، يليه مشاورات مكثفة ومشاركة جميع أصحاب الشأن المحليين والدوليين، واستراتيجية معدة بإحكام ومنفذة بشكل جيد، وتطبيق معايير واضحة ومتماسكة، وحسن توقيت وما يكفي من التمويل.

المثال الثاني يتعلق بالعملية الانتخابية، التي نفذت في السنوات القليلة الأولى بعد اتفاق دايتون بدعم كبير من منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وقد نقلت مسؤولية العملية الانتخابية تدريجياً إلى السلطات المحلية، وبذلك آلت إلى البوسنة والهرسك الملكية الكاملة لهذه العملية والقدرة على إجراء انتخابات نزيهة وشفافة وذات مصداقية.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد على أن العمل المنسق والسريع لدعم حكومات ما بعد الصراع في بناء مؤسسات ذات مصداقية وخاضعة للمساءلة يكتسي أهمية حاسمة لنجاح عملية بناء السلام برمتها. وإذا ما تم ذلك بنجاح، فإنه يساعد على استعادة الأمن والشرعية والمساءلة والفعالية، وبالتالي جني الثمار الواضحة للسلام. ومسألة بناء المؤسسات بعد الصراع عملية معقدة وصعبة، تشمل العديد من أصحاب المصلحة، ولا بد من مراعاة التوازن بين تحقيق النتائج القصيرة الأجل وتطوير القدرات على الأجل الطويل.

والبحث عن أفضل الحلول التي تحقق التآزر في هذا المسعى المتعدد الأوجه مستمر إلى ما لا نهاية.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس لمجلس الأمن.

لقد أُذِن لي بأن أدلي بالبيان التالي نيابة عن المجلس:

”يشير مجلس الأمن إلى بيانات رئيسه السابقة بشأن بناء السلام بعد انتهاء النزاع. ويشدد المجلس على أهمية بناء المؤسسات باعتبار ذلك عنصراً حاسماً في بناء السلام، ويشدد على أهمية الاستجابة للاحتياجات القائمة في هذا المجال بمزيد من الفعالية والاتساق على الصعيدين الوطني والدولي، حتى يتسنى للبلدان الخارجة من النزاعات أن تؤدي المهام الحكومية الأساسية، بما في ذلك إدارة النزاعات بالطرق السلمية، وتوفير الأمن والحفاظ على الاستقرار، وحماية سكانها، وكفالة احترام سيادة القانون، وإنعاش الاقتصاد، وتقديم الخدمات الأساسية، وهي أمور أساسية لتحقيق السلام الدائم، ويشدد المجلس على أهمية الملكية الوطنية في هذا الصدد.

”يشدد مجلس الأمن على أن المسؤولية الرئيسية عن نجاح بناء السلام تقع على عاتق الحكومات والجهات الفاعلة الوطنية المعنية في البلدان الخارجة من النزاعات، بما في ذلك المجتمع المدني، وأن الأمم المتحدة يمكن أن تؤدي دوراً حاسماً في دعم بناء مؤسساتها الوطنية. ويدرك المجلس أنه من الضروري الاستمرار في النهوض بالدعم الذي يقدم في أعقاب النزاع مباشرة، من أجل المساعدة على تثبيت استقرار الحالة، مع الشروع في الوقت نفسه في العملية الأطول أجلا الخاصة ببناء المؤسسات، بما فيها المؤسسات التي تعزز العمليات الديمقراطية وتدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك بغية تحقيق السلام المستدام.

”ويؤكد مجلس الأمن أن الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بحاجة إلى أن يكونا أكثر فعالية وتنسيقا لدى تقييم الاحتياجات والتخطيط لبناء مؤسسات فعالة، بما يشمل كيفية الاستفادة بشكل أفضل من القدرات. والمنظورات الوطنية القائمة، من أجل ضمان الملكية الوطنية. ويشدد المجلس على ضرورة إدماج مسألة تقديم الدعم لتنمية القدرات الوطنية في الأنشطة الرئيسية التي تضطلع بها الأمم المتحدة لبناء السلام، باعتبار ذلك أولوية من أولويات المنظومة برمتها، ويؤكد أنه ينبغي النظر في استراتيجيات بناء السلام وبناء المؤسسات في السياق الخاص بكل بلد.

”ويشدد مجلس الأمن على الحاجة إلى مزيد من تكامل الجهود، وكذلك إلى توافر القدرة على التنبؤ والمساءلة داخل الأمم المتحدة، في إطار المساعدة على بناء المؤسسات في البلدان الخارجة من النزاعات. ويشدد المجلس على أهمية اتباع نهج قطاعية شاملة تتسم بالتنسيق ويحكمها السياق الذي توجد فيه فيما يتعلق بإرساء الحكم الرشيد، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، والنهوض بسيادة القانون، وتعزيز قطاع الأمن، على أن تكون زمام الأمور في أيدي الجهات الوطنية.

”ويؤكد مجلس الأمن استعداده للاستفادة بشكل أكبر من الدور الاستشاري للجنة بناء السلام. وينوه المجلس بالدور الذي يمكن للجنة بناء السلام أن تؤديه في المساعدة على تحقيق أهداف بناء السلام الحاسمة، بما فيها إرساء مؤسسات تتمتع

بمقومات البقاء وتخضع للمساءلة في البلدان المدرجة في جدول أعمالها. ويشدد المجلس أيضا على أهمية وجود شراكات محكمة ذات تركيز محدد بين الأمم المتحدة ووكالات التنمية والشركاء الثنائيين وسائر الجهات الفاعلة المعنية، ولا سيما المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، والمؤسسات المالية الدولية، من أجل تنفيذ استراتيجيات وطنية ترمي إلى بناء مؤسسات فعالة، وتقوم على تحقيق النتائج والمساءلة المتبادلة.

”ويؤكد مجلس الأمن مجددا على الأهمية الحاسمة لتوافر التمويل المرن في الوقت المناسب وعلى نحو يمكن التنبؤ به لبناء السلام، بما في ذلك بناء المؤسسات وبناء القدرات، ويحث الدول الأعضاء والشركاء الآخرين على زيادة الجهود الرامية إلى تحقيق هذا الهدف، بما في ذلك من خلال تحديد موارد صندوق بناء السلام ومن خلال الصناديق الاستئمانية المتعددة المانحين، مع الاعتراف بالمساهمات التي قدمت بالفعل.

”ويعرب مجلس الأمن عن التزامه بمواصلة النهوض بدراسة مهام بناء السلام المبكرة المتعلقة ببناء المؤسسات والشكل الذي ترد به في ولايات وتشكيل عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة ومكاتب بناء السلام المتكاملة، وذلك بهدف إجراء التعديلات اللازمة لها، حسب الاقتضاء، بناء على ما يجري إحرازه من تقدم، وعلى الدروس المستفادة أو الظروف المتغيرة على أرض الواقع. وفي هذا السياق، يلاحظ المجلس مع التقدير المساهمة التي يقدمها أفراد حفظ السلام وبعثات حفظ السلام في بناء السلام في مرحلة مبكرة، ويقر بضرورة إدماج خبرة وتجارب البعثات في عملية وضع استراتيجيات بناء السلام.

”يتطلع مجلس الأمن إلى صدور التقرير المتعلق بالاستعراض الدولي للقدرات المدنية في مطلع عام ٢٠١١، ويدرك الحاجة إلى تحسين آليات نشر الخبراء المدنيين المهرة في الوقت المناسب، دعما للاحتياجات المتصلة ببناء المؤسسات الوطنية في البلدان الخارجة من التراعات. ويطلب المجلس إلى الأمين العام أن يدرج في تقرير المتابعة المقبل المتعلق ببناء السلام في أعقاب التراع مباشرة تقييما للتأثير الذي أحدثه برنامج العمل الذي وضعه فيما يتعلق بالمساهمة في بناء مؤسسات تتمتع بمقومات البقاء في البلدان التي تمر بمرحلة ما بعد التراع، إلى جانب توصيات إضافية بشأن تحسين فعالية مساهمة الأمم المتحدة في إرساء مؤسسات أكثر فعالية واستقرارا واستدامة يمكنها أن تساعد على منع الوقوع من جديد في دائرة التراع.

سيصدر هذا البيان بوصفه وثيقة من وثائق مجلس الأمن تحت الرمز S/PRST/2011/2.

أعطي الكلمة الآن لممثل بلجيكا.

السيد غرولس (بلجيكا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم أيضا بالنيابة عن الممثلين الدائمين للبرازيل وكندا والأردن وسويسرا بصفتنا رؤساء التشكيلات القطرية التابعة للجنة بناء السلام لكل من جمهورية أفريقيا الوسطى وغينيا – بيساو وسيراليون وليبريا وبوروندي على التوالي. ونؤيد أيضا الملاحظات التي قدمها في وقت سابق من هذا الصباح رئيس لجنة بناء السلام، السفير فيتيغ ممثل ألمانيا.

سيدي الرئيس، إننا نرحب بمبادرتكم لعقد مناقشة مفتوحة بشأن هذا الموضوع الهام، ونود أن نغتنم هذه الفرصة لتشاطر الدورس المستفادة من تجاربنا في الميدان. وتتضمن مداخلتنا ثلاثة عناصر. أولا، سنعرض وجهات

نظرنا بشأن الجوانب المفاهيمية والموضوعية لبناء المؤسسات في إطار مرحلة ما بعد الصراع. ثانيا، سنقوم بتقديم اقتراحات بشأن كيف يمكن لمنظومة الأمم المتحدة أن تسهم في ذلك الجهد بشكل أكثر فعالية. وأخيرا، سنتناول دور لجنة بناء السلام ورؤساء التشكيلات القطرية في تقديم المشورة لمجلس الأمن.

فمن واقع خبراتنا، تعتبر عملية بناء المؤسسات عنصرا حاسما في بناء السلام في مرحلة ما بعد الصراع. وحيثما تفتقد مؤسسات الدولة أو تكون هشة، ينتشر العنف بسهولة من خلال المجتمعات الضعيفة، والجريمة المنظمة بسهولة لا تجد أي صعوبة في تنفيذ أنشطتها غير القانونية، وتتأخر عملية المصالحة والإنعاش. وبناء الوظائف الرئيسية للدولة وإعادة بنائها وتعزيزها شروط لا غنى عنها للتغلب على الصراعات.

وفي هذا الإطار، تطغى في كثير من الأحيان التحديات على القدرة المحلية. ويتضح هذا في جميع حالات ما بعد الصراعات الخمس المدرجة في جدول أعمال لجنة بناء السلام، بالرغم من بذل أفضل الجهود والالتزامات من قبل السلطات المعنية. وأحد الأمثلة هو انعدام الموارد الإدارية في ليبريا أو في جمهورية أفريقيا الوسطى. فلا يتوفر سوى ٩١ قاضيا لتقديم الخدمات الإدارية العامة في جمهورية أفريقيا الوسطى، و ١٣ قاضيا في ليبريا من ذوي التدريب القانوني الملائم. ويكافح نظام بوروندي القضائي لإدارة الـ ٦٠ في المائة من السجناء الذين ينتظرون المحاكمات في سجون مكتظة. وفي سيراليون، يعيق النقص الشديد في توفير المواصلات عمل قوة مخلصة من الشرطة الوطنية.

إن بناء المؤسسات يتعلق بكفالة توفير الأمن والخدمات الأساسية للسكان الوطنيين بصورة مستدامة وعادلة وفعالة. فالمؤسسات العاملة لا تحمي المدنيين فحسب، بل تمكّن من المشاركة بشكل أكبر في صنع القرار السياسي، خاصة فيما يتعلق بالفئات المهمشة تقليديا على المستويين الوطني والمحلي. وتشمل الأمثلة الهامة قوات الأمن التي تدعم حقوق الإنسان، والنظام القضائي الذي يصدر أحكاما بصورة مستقلة، وآليات الشفافية للمشاركة السياسية، والإدارة العامة الجيدة التنظيم، والاستراتيجيات الفعالة للنهوض بالانتعاش الاقتصادي والتنمية الاجتماعية. وفي معظم بلدان مرحلة ما بعد الصراعات، قد يكون من الهام أيضا معالجة الماضي من خلال عمليات العدالة التقليدية والمصالحة الوطنية. وفضلا عن ذلك، لا يكفي التركيز على الحكومة المركزية فقط. فالصراعات في كثير الأحيان تنطلق من المناطق الريفية والمتضررة بصورة متفاوتة، حيث يتعثر إيصال الخدمات الأساسية إليها.

ومن الهام أيضا تعزيز قدرة المؤسسات المسؤولة عن الانتعاش الاقتصادي، والإدارة العامة وتقديم الخدمات الأساسية. فهذه المؤسسات لا غنى عنها لتعزيز الحد من الفقر، الذي هو أداة قوية لمعالجة بعض الأسباب الجذرية للاضطرابات الاجتماعية وإحلال السلام الدائم. وقد يكون أيضا للسياسات الاجتماعية أثر إيجابي على العملية السياسية.

وفي حين أن كل حالة من حالات ما بعد الصراعات تختلف عن الأخرى وليس هناك خطط تصلح للجميع، إلاّ أن خبرتنا قد حققت عددا من الدروس المفيدة.

أولا، لا يمكن فرض المؤسسات المستقرة، بل يجب أن يثق بها المواطنون ويقبلوها. ويتعين أن يبنيها ويحافظ عليها الأشخاص المعنيون. ويتعين على الجهود الدولية لبناء المؤسسات أن تشرك الجهات الفاعلة الوطنية منذ البداية، وذلك لتحديد القدرة المحلية واستعمالها بشكل أفضل. وفي هذا الصدد يشكل المجتمع المدني الركيزة الأساسية في بناء المؤسسات، وتتسم مشاركة المرأة بأهمية خاصة.

ثانيا، بناء المؤسسات وبناء الدولة في حالات ما بعد الصراع يتطلب دعما مستداما من المجتمع الدولي. فهو يستغرق سنوات، بل ويمكن أن يستغرق عقودا. وهو معقد وباهظ الكلفة ويتطلب إمكانية التنبؤ بالموارد والإرادة من المجتمع الدولي بأن يبقى على التزامه مدة طويلة.

ثالثا، يتطلب بناء المؤسسات تمويلا مستداما. وإن الدور الحفاز لصندوق بناء السلام ينبغي دعمه واستكماله بآليات وطنية ودولية أخرى تسمح بدرجة مماثلة أو بدرجة أعلى من السرعة والمرونة.

رابعا، ينطوي بناء المؤسسات على التفاوض على أهداف متضاربة وعلى استعداد للقبول بنتائج قد لا تكون بلا عيوب. وأحد التحديات المستمرة يكمن في إدارة الأزمة بين بطء خطى الدولة في بناء المؤسسات من ناحية والتوقعات الشعبية بالتحسين المطرد من ناحية أخرى. إن بناء المؤسسات يجب أن يقترن بتقديم الخدمات الأساسية التي تؤثر على الحياة اليومية للمواطنين بصورة مباشرة.

أخيرا، عندما يقيم المجتمع الدولي الضعف المؤسسي لدى بلدان ما بعد الصراع، فإنه ينبغي له أن يعتمد نهجا شاملا وأن يضع في الحسبان العوامل التي تعرقل التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وعلى وجه التحديد، يتعين على المسؤولين عن تدبير الخبراء أن ينظروا في إمكانية زيادة توفر الخبراء المتخصصين في السياسة العامة الاجتماعية والاقتصادية، مع التشديد المعزز على الخبرات المكتسبة في مجال التعاون بين بلدان الجنوب وعلى مشاركة أكبر من جانب البلدان النامية.

اسمحوا لي الآن أن أتقدم ببعض المقترحات حول كيفية تقديم منظومة الأمم المتحدة إسهاما أكثر فعالية في بناء السلام وبناء المؤسسات.

بدءا بالدور الذي يؤديه مجلس الأمن، يعتقد رؤساء التشكيلات القطرية الخمس التابعة للجنة بناء السلام أن بناء المؤسسات يستحق اهتماما أكبر وأكثر تعمقا. وبما أن بناء المؤسسات يتطلب الكثير من الوقت والموارد فإنه يجب تناوله منذ المراحل المبكرة لعمليات بناء السلام. وعلى نفس المنوال، عندما ينظر مجلس الأمن في ولايات البعثات، فإنه ينبغي له أن يضع بناء المؤسسات في الاعتبار بطريقة يحافظ بها على التركيز الدقيق على أولويات الاستقرار الصميمية ويعتمد على المزايا المقارنة للجهات الفاعلة الأخرى. وينبغي للمجلس أن يواصل أيضا إصدار ولايات إلى البعثات المتكاملة بأن تتبع نهجا شاملا في توطيد أركان السلام، بما في ذلك العمل كنقطة تنسيق مع الجهات الفاعلة الأخرى في المجتمع الدولي.

نطاق وتعقيد بناء المؤسسات غالبا ما يتطلبان اهتماما أوسع وأكثر استدامة مما يمكن أن يقدمه مجلس الأمن بمفرده. لذا فإن الدور الذي يضطلع به الشركاء الثنائيون والمتعددو الأطراف والجهات الفاعلة الإنمائية دور حاسم. وتحظى بأهمية خاصة هنا المؤسسات والمنظمات الإقليمية مثل الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وجماعة شرق أفريقيا. وإن التنسيق في مجال المعونة حاسم أيضا لتجنب تضارب الاستراتيجيات وتداخل الأنشطة والفجوات الحرجة والتذبذب في التمويل.

وداخل منظومة الأمم المتحدة كمجموعة تقوم الحاجة منذ وقت طويل إلى تحديد أفضل لأدوار المنظمة ومسؤولياتها في قطاعات بناء السلام الأساسية، بما فيها بناء المؤسسات. ومن شأن القيام بذلك أن يحسن الكفاءة الإجمالية لمنظومة الأمم المتحدة وأن ييسر تقديم دعم أقوى لكبار القادة في الميدان. وفي ذلك السياق تتسم العلاقات مع البنك الدولي والمحافل المتعددة الأطراف الأخرى، مثل الحوار الدولي من أجل بناء السلام وبناء الدولة، بأهمية حاسمة.

وتحقيق تنسيق أوثق بين المؤسسات مطلوب لأن التعاون مع الأمم المتحدة ما زال يعتمد كثيرا على العلاقات الشخصية أو على ترتيبات كل حالة على حدة في الميدان. كما أن بناء المؤسسات الفعال فيما بعد الصراع يتطلب مجموعة متنوعة من الخبرات المدنية المتخصصة، لا سيما في مجالات العدالة وإصلاح القطاع الأمني والحوكمة والانتعاش الاقتصادي والسياسات الاجتماعية. مع ذلك تظل الأمم المتحدة والمجتمع الدولي الأوسع يتصارعان مع كيفية تطوير وتسخير القدرة بطريقة حسنة التوقيت ودقيقة التوجيه. وعلى وجه التحديد يلزم إيلاء اهتمام أكبر إلى الاستفادة من جعبة الكفاءات المتوفرة وملئها في البلدان المتضررة. وذلك يجب أن يكون الأولوية الأولى لجهود بناء المؤسسات. وبالمثل يلزم القيام بأعمال أكثر لاستغلال الخبرات الكامنة داخل عالم الجنوب.

ومما يتسم بالأهمية لتلك الأسباب تعزيز آليات التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي بين الشمال والجنوب. ومن الواضح أيضا أن الأمم المتحدة يمكنها ويجب عليها أن تفعل أكثر بأن ترسل بعثات ميدانية غنية بالخبرات المطلوبة. وسيتطلب ذلك من الأمم المتحدة أن تحسن، من ناحية، إجراءاتها، وأن تتيح، من ناحية أخرى، منصة للاستفادة من القدرة الأوسع المتوفرة داخل الدول الأعضاء. وفي ذلك السياق تتطلع الرئاسات إلى التوصيات التي ستنبثق عن عملية استعراض القدرات المدنية الدولية.

ومن وجهة نظر رؤساء التشكيلات، يمكن استخدام بنيان الأمم المتحدة لبناء السلام بطريقة أفضل لرعاية جهود بناء المؤسسات ورصدها وتحسين التنسيق بين كامل طائفة مختلف الجهات الفاعلة ذات الصلة. وينبغي لمجلس الأمن أن يستفيد على نحو متزايد من الدور الاستشاري للجنة بناء السلام وأن يحدده بدقة أكبر، لا سيما من حيث دعم جهود بناء المؤسسات التي تضطلع بها كيانات غير تابعة للأمانة العامة، وإيلاء اهتمام مستدام أكبر لمسائل بناء السلام فيما يتجاوز النطاق المباشر لجهود تحقيق الاستقرار ومعالجة المسائل الأطول أمدا التي تترتب عليها آثار تمتد إلى ما بعد الفترة التي يرجح أن يكون البلد مدرجا فيها على جدول أعمال المجلس.

وفيما يتصل بالبلدان المدرجة في جدول أعمال لجنة بناء السلام، فإن التشكيلات القطرية تسعى إلى تحسين التنسيق بين جهود بناء المؤسسات وفقا لأولويات بناء السلام المحددة مع السلطات الوطنية. ويمكن لمجلس الأمن أن يستفيد من خبرة ومعرفة التشكيلات القطرية بأن يدعو رؤساء التشكيلات إلى تقديم إحاطات إعلامية أمام المجلس بصورة منتظمة عن التقدم المحرز في بناء المؤسسات وجهود بناء السلام الأخرى، وبأن يتشاور مع رؤساء التشكيلات عند تجديد أو تعديل ولايات البعثات، وبأن ينظر في إمكانية مشاركة رؤساء التشكيلات في بعثات المجلس الموفدة إلى البلدان المدرجة في جدول أعمال لجنة بناء السلام.

وبالنسبة إلى البلدان الأخرى التي تمر في مرحلة ما بعد الصراع يمكن لمجلس الأمن أن ينظر في استحداث آليات تشاور منتظمة مع الجهات الفاعلية الدولية والإقليمية الأخرى، بما فيها البنك الدولي. وإن أخذ لجنة بناء السلام بنهج متعدد المستويات يمكن أن يؤدي دورا مفيدا في هذا الصدد، شأنه في ذلك شأن مجموعات أصدقاء بلدان ما بعد الصراع.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل مصر.

السيد عبد العزيز (مصر) (تكلم بالإنكليزية): أود بداية أن أعرب عن تقدير وفدي للبوسنة والهرسك على تنظيم هذه المناقشة الهامة عن موضوع ”بناء السلام فيما بعد الصراع: بناء المؤسسات“، مع التشديد على الأولوية المتسقة

التي دأبت على تأكيدها دائما حكومات البلدان التي تمر بمرحلة ما بعد الصراع. كما أود أن أعلن عن تأييدنا للبيان الذي سيدلي به ممثل بنغلاديش بصفته منسق حركة عدم الانحياز لأنشطة بناء السلام.

أثناء السنوات الست الماضية أفلحت الأمم المتحدة في بلورة بنيان بناء السلام وتكييفه للتصدي للتحديات وسد الفجوات استنادا إلى خبرات الماضي في بناء السلام في حالات ما بعد الصراع، حسبما هي معرفة في توصيات استعراض لجنة بناء السلام والاستعراض الجاري للقدرة المدنية الدولية. وإننا لواثقون بأن الدول الأعضاء ستواصل دعم الجهود الدولية عن طريق أجهزة المنظمة الرئيسية، التي تساهم مساهمة كبيرة في بناء السلام في البلدان التي تمر بمرحلة ما بعد الصراع، لا سيما الحالات المعروضة على لجنة بناء السلام، إلى جانب جهود الأمين العام.

وفي ذلك السياق تثق مصر بأن تنفيذ التوصيات المنبثقة عن استعراض لجنة بناء السلام سيساهم في زيادة تعزيز دور اللجنة في إرساء أسس منصة بناء السلام الحيوية. وتنسّق مصر بشأن هذه المسألة مع الاتحاد الأفريقي، وسوف تتقدم باقتراح، في مؤتمر القمة الأفريقي الذي سيعقد بعد بضعة أيام في نهاية هذا الشهر، يقضي بإنشاء مركز إقليمي في القاهرة لدعم قدرات بناء السلام وبناء المؤسسات في القارة الأفريقية.

ونجاح بناء المؤسسات في حالات ما بعد الصراع يعتمد إلى حد كبير على رؤية استراتيجية ينبغي إرساؤها على الركائز الأساسية المتمثلة في الملكية الوطنية، والنُهُج الابتكارية، والشمولية، والشراكات المتعددة الجوانب.

إن مبدأ نقل المسؤولية عن بناء السلام، ومن ثم عن بناء المؤسسات، إلى المجتمع الدولي مبدأ خاطئ. فالملكية الوطنية شرط لازم لنجاح عملية بناء السلام. وما من حالة يمكن فيها للمجتمع الدولي، حتى في مرحلة الصراع، أن يوفر الخدمات التي يمكن أن توفرها الحكومات الوطنية أو الانتقالية. ولقد أثبتت الخبرة الدولية والإقليمية المتراكمة أن الملكية الوطنية في جميع مراحل أي عملية لبناء السلام، بما في ذلك بناء المؤسسات وبناء القدرات المدنية، هي المطلب الضروري لنجاح هذه الجهود.

ويجب على الحكومات الوطنية والانتقالية للبلدان في مرحلة ما بعد الصراع أن تتحمل المسؤولية عن تحديد أولويات بناء السلام، وينبغي أن تكون في صميم تخطيط وتنفيذ استراتيجيات بناء السلام، بدعم من المجتمع المدني الوطني النابض وبمساعدة المجتمع الدولي. وينبغي لها دوماً أن تكون قادرة على إلغاء أي نشاط لبناء السلام في أي وقت، مما يشكّل تجسيداً حقيقياً للملكية الوطنية.

وفي هذا السياق، يمثّل بناء المؤسسات مكوّناً نشطاً لاستراتيجيات بناء السلام، وهو يستدعي أساليب ابتكارية تتجاوز النُهُج التقليدية. ومتطلبات إرساء السلام الذي يتحقق حديثاً في حالة من حالات ما بعد الصراع تمتد خارج نطاق الأهداف التقليدية المتمثلة في إصلاح قطاع الأمن، ونزع السلاح، والتسريح، وإعادة الإدماج، وسيادة القانون.

وإذا أريد للأهداف المذكورة آنفاً أن تتحقق بنجاح، يجب أن تتزامن مع أولويات حيوية أخرى، ولا سيما تعزيز المؤسسات الاقتصادية والمالية والاجتماعية والسياسية، وبناء القدرات المدنية في جميع الميادين. ويقتضي هذا النهج تحليلاً مستفيضاً للقدرات والموارد الوطنية الموجودة، فضلاً عن التحديات التي تواجه بناء المؤسسات وبناء القدرات المدنية بنجاح وشمولية وبشكل تدريجي على أساس كل حالة على حدة.

إن جهود البلدان الخارجة من الصراع لمعالجة بناء المؤسسات وبناء القدرات المدنية وللتصدي لهذه التحديات

ينبغي أن تدعمها منذ المراحل الأولى شراكات متعددة الجوانب من داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها، ومن هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة، وعمليات الأمم المتحدة في الميدان. علاوة على ذلك، ينبغي ألاّ تكون الأمم المتحدة الطرف الوحيد في بناء المؤسسات وبناء القدرات المدنية. فينبغي أن يتشاطر هذه المسؤولية مجتمع المانحين والمؤسسات الدولية – ولا سيما المؤسسات المالية الدولية – والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية ذات الصلة، بالاعتماد خصوصاً على الخبرات والموارد الإقليمية والدولية الواسعة.

ويستلزم إيجاد البيئة المناسبة لاستراتيجيات الخروج المتعلقة بعمليات حفظ السلام الانخراط النشط من بناة السلام وأطراف التنمية في المراحل الأولى من أي عملية لحفظ السلام. ويقتضي توفير الدعم المطلوب لجهود الحكومات الوطنية والمجتمع المدني في بلدان ما بعد الصراع تنسيقاً وتعاوناً ابتكاريين في ما بين الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة وضمن منظومة الأمم المتحدة، فضلاً عن الاستفادة إلى أقصى حد من فوائد بنيان بناء السلام الراسخ.

أخيراً، إن جهود إعادة تأهيل وإرساء المؤسسات الوطنية والقدرات المطلوبة لدعمها، فضلاً عن إيجاد البيئات البنيوية والاقتصادية والاجتماعية التي تمكّن من مؤازرتها، لن تتكلل بالنجاح من دون التمويل الكافي الذي يُعوَّل عليه ويمكن التنبؤ به والمرن، بلا شروط أو تمييز. بالإضافة إلى ذلك، نحتاج إلى إنشاء آليات للرصد والمتابعة، بغية كفالة الوفاء بالالتزامات المالية الوطنية والدولية لتحقيق أولويات بناء المؤسسات وبناء القدرات المدنية المتفق عليها وطنياً. ومن شأنها أيضاً أن تكفل اتساق أولويات آليات التمويل الدولية، بما في ذلك صندوق بناء السلام، مع أولويات بناء السلام الوطنية للبلدان المعنية، وأن تلبي الحاجة إلى النظر في وسائل ابتكارية لتعزيز موارد هذه الآليات، ولا سيما صندوق بناء السلام.

وفي هذا الصدد، اقترحت مصر، في الدورة الرابعة والستين للجمعية العامة، عقد مؤتمر سنوي للمانحين من أجل صندوق بناء السلام، يكون شبيهاً بمؤتمر إعلان التبرعات السنوي من أجل الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ، بغية كفالة حشد التمويل المتزايد لأنشطة بناء السلام في المستقبل. ونأمل أن يحظى هذا الاقتراح بالدعم اللازم لتنفيذه بالكامل.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل تركيا.

السيد أباكان (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر رئاسة البوسنة والهرسك وأن أشيد بها على تنظيم المناقشة المفتوحة الجارية اليوم بشأن هذه المسألة الهامة.

لدينا حالياً إطار مفاهيمي سليم وفهم أفضل عن بناء السلام بعد الصراع، وذلك بفضل المساعي الكثيرة التي بُذلت داخل منظومة الأمم المتحدة في السنوات الأخيرة. ونحن الآن في حاجة إلى زيادة التركيز على ترجمة هذا الإطار إلى عمل محسوس، في نيويورك وفي الميدان على السواء.

وما فتئت تركيا، من جانبها، تشارك على نحو متزايد في جهود الدبلوماسية الوقائية، وصنع السلام، وحفظ السلام، وبناء السلام بعد الصراع، وهي أمور مترابطة بشكل وثيق. ونعتقد أنه من الضروري استعمال هذه الأدوات ضمن إطار متسق واستراتيجي. ولقد شددت تركيا تشديداً خاصاً على هذه المسائل خلال عضويتها في مجلس الأمن. والآن، نحن نعمل مع فنلندا ومجموعة الأصدقاء على كيفية تعزيز مفهوم الوساطة، داخل الأمم المتحدة وخارجها على السواء. ونرى أن الوساطة من أجل السلام وجهود التيسير هما الأكثر جدوى من حيث التكلفة، والطريقة الأفعل لمنع الصراعات وحلّها.

إن الورقة المفاهيمية التي قدّمتها البوسنة والهرسك (A/2011/16، المرفق) والبيان الرئاسي الذي اعتُمد للتو

(S/PRST/2011/2) يتضمنان نقاطاً هامة بشأن مجموعة واسعة من المسائل المتعلقة بجدول أعمال بناء السلام. لهذا السبب، وبغية التقيّد بالحد الزمني للبيانات، سوف لن أتناول سوى بضع نقاط أرى أنها هامة بصفة خاصة.

أولاً، بناء السلام هو في الدرجة الأولى مسؤولية وطنية. لذلك، ومثلما أكدت وفود عديدة، فإن الملكية الوطنية ذات أهمية حاسمة. وتحقيق أهداف بناء السلام على نحو فعّال ومستدام يقتضي المشاركة النشطة من جميع أصحاب المصلحة المحليين، بما في ذلك المجتمع المدني، والرابطات المهنية، والمنظمات النسائية. لذلك، ينبغي لإحدى أولويات عمليات حفظ السلام أن تتمثل في كسب قلوب وعقول الشعب المحلي، والعمل معه. وهذا لن يحصّن العملية ضد الانتقاد فحسب، وهي التي فُرضت على الحكومة الوطنية والشعب، وإنما سيزيد أيضاً من فرصة نجاحها. والملكية الوطنية وبناء القدرة عنصران ضروريان أيضاً لنجاح استراتيجية الخروج.

وعلى الصعيد الإقليمي، إن الدعم والتعاون من الأطراف الرئيسية الإقليمية ولا سيما البلدان المجاورة، جانب ضروري آخر لنجاح بناء السلام وبناء المؤسسات بعد الصراع. وللعديد من الصراعات أبعاد حدودية تتجاوز الظروف السياسية المحلية. وعليه، فإن مدى تحليل الصراع والتصدي له يتعين توسيعه، ليس مفاهيمياً فحسب، وإنما جغرافياً أيضاً.

وإذا أُريد للمساعي التي نبذلها من أجل بناء السلام أن تتكلل بالنجاح، فينبغي لنا أن ننتهج نهجاً متكاملاً وشاملاً. وينبغي لهذا النهج أن يقوم على التماسك بين الأهداف السياسية، والأمنية، والإنمائية، وحقوق الإنسان، والإنسانية، وسيادة القانون. ونعتقد أنه من الضروري اتخاذ إجراءات تكميلية في جميع تلك المجالات. وكذلك المهم دوماً أن نُبقي في البال أن كل بلد فريد في وضعه. قد تختلف الظروف المحلية، والاحتياجات، والفرص والقيود اختلافاً كبيراً. وهذا يعني أن تحديد أولويات أنشطة بناء السلام وبناء القدرات يجب أن يكون مخصصاً بحسب كل بلد. وبالتالي يجب أن يكون التخطيط الاستراتيجي لأنشطة بناء السلام أيضا مرنا بما فيه الكفاية.

وفي ضوء محدودية الموارد، يعتمد نجاح عموم الجهد على القدرة على التنسيق الاستراتيجي لأنشطة مختلف الجهات الفاعلة. وفي هذا الصدد، للأمم المتحدة دور فريد لتضطلع به، إذ يمكنها تنسيق عمل مختلف أصحاب المصلحة من أجل توحيد الأداء على أرض الواقع. وينبغي زيادة دعم الأمم المتحدة للمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية من أجل تطوير قدراتها حتى تستطيع أداء المهام التي تسندها إليها الأمم المتحدة في المستقبل بصورة أفضل.

وقبل أن أختم كلمتي، اسمحوا لي أن أؤكد أيضا على أهمية تعميم مشاركة المرأة في جميع مراحل جهود بناء السلام. وترحب تركيا بزيادة الوعي داخل منظومة الأمم المتحدة وبين الدول الأعضاء بأهمية إزالة القيود المفروضة على مشاركة المرأة مشاركة كاملة في عملية بناء السلام. ونحن نتطلع إلى زيادة تمكين دور المرأة في بناء السلام وحفظ السلام وجهود الوساطة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل كرواتيا.

السيد فيلوفيتش (كرواتيا) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي، بادئ ذي بدء، أن أشكركم، سيدتي، وفريقكم على اضطلاعكم بتسيير عمل المجلس بنجاح خلال هذا الشهر. وفي الوقت ذاته، نود أن نثني على البوسنة والهرسك لاختيارها هذه المسألة المهمة لتكون موضوعا لهذه المناقشة المفتوحة. ونحن على ثقة، استنادا إلى خبرة البوسنة والهرسك

الواسعة في هذا المجال، بأن يحظى المجلس بمناقشة ناجحة وأن يتوصل إلى تفاهم مشترك بشأن هذا الموضوع المهم.

ويؤيد وفدي تأييداً تاماً البيان الذي أُدلي به بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. ومع ذلك، اسمحوا لي بأن أشارك في هذه المناقشة البالغة الأهمية والتي جاءت في أوانها، وذلك بأن أضيف بعض التعليقات القصيرة بصفتي الوطنية.

ينبغي أن يكون أحد الأهداف الرئيسية لأي دولة تقوم بوظيفتها توفير الخدمات الأساسية لمواطنيها على نحو يتسم بالسرعة والكفاءة والاستدامة. لكن الصراع المسلح لا يدمر هذه الوظيفة الأساسية للدولة فحسب، بل يقضي أيضا، للأسف، على أكثر من ذلك بكثير من الأصول الثمينة: أرواح الناس، وصحتهم وكرامتهم. لذلك فإن من الطبيعي أن يبدأ الإنعاش في مرحلة ما بعد الصراع بالإغاثة في حالات الطوارئ والمساعدة الإنسانية. وفي الوقت نفسه، سيكون من المعقول، إن لم يكن من الضروري، أن تتضمن هذه العملية، من بدايتها، استثماراً ملائماً لإنعاش الشبكة الاجتماعية، التي تعتمد عليها الحياة اليومية. ولا يمكن أن يتحقق السلام الحقيقي والمستدام إلا من خلال إعادة بناء شاملة للمؤسسات الوطنية ووظائفها، فضلا عن تشغيلها لمصلحة جميع الفئات الاجتماعية والدينية والعرقية.

وكما سمعنا مرارا وتكرارا اليوم، تمثل الملكية الوطنية العقيدة الرئيسية التي ينبغي أن تبدأ منها جميع جهود بناء السلام وتعود إليها في نهاية المطاف. لذلك فإن الاعتماد على القدرات المحلية – مهما كانت نادرة – وتعزيزها، يمثلان شرطين مسبقين أساسيين لبناء السلام الناجح. ويقدم هذا النهج منظورا فريدا لا يتاح للغرباء، ويوطد الهياكل الإدارية والسياسات الوطنية الضرورية، ويمهد الطريق لمزيد من القبول لبعثة بناء السلام من قبل السكان المحليين. إنه يقوي الأمل في أن تتوزع فوائد بناء السلام بين السكان المحليين وأن تظل جهود بناء السلام باقية لفترة طويلة بعد أن تبدأ علامات الإرهاق تظهر، لأول مرة، على الجهات المانحة، وذلك أمر ممكن ومتوقع.

وفي هذا السياق، تتابع كرواتيا باهتمام كبير ما نأمل أن يصبح ممارسة جديدة وواسعة النطاق تتمثل في إدماج جميع جهود بناء السلام في أداة استراتيجية وطنية واحدة تغطي جميع برامج بناء السلام وأنشطته ذات الصلة. وفي الوقت نفسه، تعتقد كرواتيا، على الجانب الآخر من المعادلة، أن على المجتمع الدولي والأمم المتحدة ووكالاتها وجميع أصحاب المصلحة الآخرين أن يفعلوا الشيء نفسه من خلال توحيد أنشطتهم ضمن برنامج عمل معلن، وتقسيم أدوارهم ومسؤولياتهم بشكل واضح وكفالة الاتساق والتنسيق الملائمين من أجل توحيد الأداء.

ومنذ البداية، دعمت كرواتيا بقوة إنشاء فريق كبار الاستشاريين المكلف باستعراض القدرات المدنية الدولية من أجل تعزيز توافر القدرات المدنية وقابليتها للنشر واتساقها وملاءمتها استنادا إلى تقييم القدرات الموجودة. ونحن نتطلع إلى صدور التقرير القادم بشأن هذه المسألة.

ونتفق جميعا على أن التمويل المرن والقابل للتنبؤ به والذي يتوفر في أوانه له أهمية محورية في أي جهد لبناء السلام. وفي ذلك السياق، تتطلع كرواتيا إلى زيادة تعزيز الشراكة الاستراتيجية بين الأمم المتحدة والبنك الدولي، وتنتظر باهتمام خاص تقرير التنمية في العالم لعام ٢٠١١ الذي يصدره البنك بعنوان ”النزاعات والأمن والتنمية“.

ومما يثلج صدر كرواتيا أن ترى أن التأييد الواسع النطاق في مختلف أقاليم العالم للمزيد من تقوية بناء السلام في ازدياد مستمر، ويشمل ذلك الحكومات والمنظمات الدولية والمجتمع المدني. وفي ذلك السياق، يولي بلدي أهمية خاصة لمواصلة دعم وتعزيز المجتمع المدني في البلدان التي خرجت

مؤخراً من الصراعات، فهو، وإنْ يكن ضعيفاً في أغلب الأحيان، فإنه ينمو باضطراد. وفي كثير من الأحيان، يكون المجتمع المدني على وجه التحديد حلقة الوصل بين أصحاب المصلحة الدوليين ذوي الصلة والاستراتيجية التي اعتمدها السكان المحليون لكنها بحاجة إلى التنشيط لكي تبدأ جهود بناء السلام تؤتي ثمارها بالكامل.

وتدعم كرواتيا، مع التقدير، اعتزام المجلس مواصلة تعزيز الاتساق بين جهود صنع السلام وحفظ السلام وبناء السلام في عمله. وفي ذلك الصدد، نرحب على وجه الخصوص بممارسة المجلس المتمثلة في تحويل بعض بعثات حفظ السلام السابقة إلى بعثات متكاملة لبناء السلام. وتناسب هذه الممارسة تماما ولايات وأنشطة أصحاب المصلحة الآخرين المسؤولين عن بناء السلام، وبخاصة لجنة بناء السلام، وتفتح الباب للمزيد من تعاونهم المثمر. وفي ذلك السياق، اسمحوا لي بأن أضيف أنه يحدونا الأمل في أن معارف لجنة بناء السلام وخبراتها ذات الصلة في مسائل محددة في البلدان المدرجة على جدولي أعمال مجلس الأمن ولجنة بناء السلام سوف تجد طريقها إلى مداولات المجلس.

وترحب كرواتيا بالاستعراض العام المفصل الذي قدمه الأمين العام عن التقدم المحرز في تنفيذ برنامج عمله الوارد في تقريره المرحلي بشأن بناء السلام في المرحلة التي تعقب مباشرة انتهاء النزاع (S/2010/386)، المقدم مؤخرا إلى المجلس (انظر S/PV.6396)، ولا سيما التوصيات الواردة فيه. كما نؤيد تأييدا كاملا تقرير الأمين العام عن مشاركة المرأة في بناء السلام (S/2010/466) وخطة العمل الاستراتيجية المؤلفة من سبع نقاط التي تقدم المقترحات العملية اللازمة لمشاركة أكثر فاعلية للمرأة في عمليات بناء السلام. وفي ذلك الصدد، نقدم دعمنا للجهود الجارية الرامية إلى تعبئة الموارد اللازمة للمبادرات التي تتصدى لاحتياجات المرأة في مجال بناء السلام، والنهوض بالمساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة في سياقات بناء السلام.

وأخيرا، اسمحوا لي أن أعرب مجددا عن تقديرنا للتقرير الممتاز عن استعراض هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام (S/2010/393، المرفق)، الذي قدمه مؤخرا ثلاثة ميسرين مشاركين، وهو يضيف كثيراً إلى فهمنا لمسألة بناء السلام المعقدة، ويفتح آفاقا جديدة للمزيد من الاستكشاف، ويقدم الكثير من التوصيات القيمة.

وفي الختام، أود أن أعرب عن اقتناعنا بأن الزخم الجديد الذي يشهده مجال بناء السلام، فضلا عن العديد من المقترحات والتوصيات القيمة التي نتجت عن عمليات الاستعراض المنتظمة والدورية لأنشطة بناء السلام، لن تضيع هدراً، بل ستؤدي إلى تآزر جديد بين جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة، وستسفر عن نتائج ننتظرها بفارغ الصبر.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل أفغانستان.

السيد تانين (أفغانستان) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي أن أستهل كلمتي بتهنئتكم، سيدتي، ووفدكم، على توليكم رئاسة المجلس لشهر كانون الثاني/يناير. وأشكركم على عقد جلسة اليوم المهمة بشأن بناء السلام وبناء المؤسسات في مرحلة ما بعد انتهاء الصراع. ونتوجه بالشكر أيضا إلى الأمين العام على ملاحظاته. وأود أيضا أن أشكر سعادة نائب رئيس الوزراء، خوسيه لويس غوتيريس، الذي تحدث بالنيابة عن مجموعة الدول الهشة السبع، ومن بين أعضائها أفغانستان.

يشكل بناء المؤسسات واحدا من العناصر الأساسية لتهيئة مستقبل سلمي ومستدام في أي حالة من حالات ما بعد انتهاء الصراع. تشمل المتطلبات اللازمة للبناء الناجح للمؤسسات في أوضاع ما بعد انتهاء النزاع الاعتراف

بالسياقات الفريدة؛ وتوفير الموارد بشكل مطرد؛ ونمو رأس المال البشري؛ والتعاون الوطني والإقليمي والدولي؛ والصبر الاستراتيجي خلال المرحلة الانتقالية. وفي أفغانستان، تعلمنا بصورة مباشرة أهمية كل من هذه المتطلبات.

من السهل في المناقشة الدائرة في كل مكان بشأن الوضع الحالي في أفغانستان، أن نغفل الثلاثين عاما من النزاع الذي تجاوزته أفغانستان من أجل الوصول إلى نقطة يمكننا عندها اليوم أن نناقش بناء المؤسسات وبناء السلام بعد انتهاء النزاع. فلنتفاد عدم التقليل من شأن الوقت الذي تستغرقه لتجاوز تحديات التاريخ. إن بيئة مثل بيئة أفغانستان، التي تواجه نزاعا معقدا وصراعات على السلطة وعنفاً مستمراً لعقود، لا يمكن تغييرها بين عشية وضحاها. وبينما نشارك في كل مناقشة بشأن تدريب الجيش الأفغاني والشرطة الأفغانية والجدول الزمني للمشاركة العسكرية أو الشراكات الدولية، يجب أن نضع هذا السياق في اعتبارنا.

في عام ٢٠٠١، كانت أفغانستان تعتبر أكثر الدول فشلا في العالم. وقد خلف سقوط حركة الطالبان دولة ضعيفة الحكم لا تمتلك شرطة أو جيش على المستوى المهني لإخماد القتال الدائر حول البلد. وفي عام ٢٠٠١، لم تكن في أفغانستان مؤسسات للدولة وبلغت ميزانيتها ٢٧ مليون دولار فحسب. وبعد أن كان لديها مئات الآلاف من الموظفين الحكوميين العسكريين وغير العسكريين في أوائل التسعينات، هرب المتعلمون والعمال المهرة من البلد وتبقى لدى حكومتها ما يقل عن ٠٠٠ ٢ موظف من حملة الشهادات العالية. وكانت هناك مؤسسات حكومية عديدة غير عاملة حيث أنه لم يتم توفير ملاك الموظفين الأساسيين والموارد الأساسية الضرورية.

وبالنظر إلى حجم الدمار، أثمرت جهود تحقيق الاستقرار في أفغانستان مع ذلك عن نتائج مبهرة. وبالرغم من الصعود الذي حققته أفغانستان منذ حكم حركة الطالبان، فإنها مرت بعملية من التحول السياسي والتنمية طوال العقد الماضي، تم تحقيقها عن طريق الدعم المقدم من المجتمع الدولي. وتم وضع العملية السياسية للنمو المستمر في البلد. وعاد ما يقرب من ٧ ملايين لاجئ. وازداد دور المرأة في الحياة السياسية باطراد. وبزغ المجتمع المدني منتصرا بأسلوب أكثر توحدا وتنظيما. ويوجد العديد من المناطق في البلد التي نشاهد فيها نظاما للحكم لأول مرة منذ عقود. كما أن التقدم المحرز في مجال تنمية الهياكل الأساسية، بما في ذلك بناء وتمهيد الطرق وزيادة الحصول على المياه والتعليم والرعاية الصحية، كان من بين أسرع ما تحقق في أي دولة من الدول الخارجة من الصراع منذ عقود. والآن يتوفر للنساء والبنات الحصول على التعليم على قدم المساواة.

وقد تطورت المؤسسات الأمنية، داعمة بذلك بزوغ فجر الملكية الوطنية الأفغانية. وقد أظهر العام الماضي أنه من الممكن زيادة حجم الجيش الوطني الأفغاني بشكل كبير ومتزامن لكي نرى تحسن قدراته على التخطيط والقتال. وقد زادت الإدارات المحلية مشاركتها في الجهود الأمنية، ولا سيما من خلال مشاركة الشعب الأفغاني، ولا سيما كبار السن، في برامج الدفاع في القرى.

وقمنا في أفغانستان، كتدبير لإنهاء العنف وتحقيق سلام دائم، بتحديد أولويات الاندماج والمصالحة. ونواصل تشجيع أعضاء الجماعات المسلحة المعارضة على وضع أسلحتها واختيار طريق السلام والمشاركة في جهود تحقيق الاستقرار والتأهيل في البلد. ويستمر التقدم نحو تنفيذ توصيات مجلس السلام الاستشاري الوطني (الجيرغا)، الذي يشكل جوهر الجهود التي نبذلها في المصالحة. والآن بعد أن قطعنا منتصف الطريق، فقد جاء الدور على حركة الطالبان لكي تفي بمسؤوليتها. وإذا أرادت حركة الطالبان أن تشارك في محادثات السلام، يجب عليها أن تنهي أعمال العنف

والهجمات الإرهابية، بما فيها التفجيرات الانتحارية، وزرع الأجهزة المتفجرة المرتجلة، وعمليات الاختطاف والاغتيالات المستهدفة، وقطع العلاقات مع تنظيم القاعدة والمجموعات الإرهابية الأخرى.

كما يجب أن نتوقع التحديات التي سنواجهها في مسيرتنا إلى الأمام. وتتمثل أكبر قضية – ليس لأفغانستان فحسب، بل أيضا لأي بلد خارج من النزاع – في استمرار السلام. ويشكل تشغيل المؤسسات أمرا ضروريا؛ ويجب أن توَّفر للبلد الموارد ورأس المال البشري والقدرة على وقف خطر التمرد إذا أراد أن يتجنب الوقوع من جديد في براثن النزاعات. ويعد بناء القدرات عاملا أساسيا إذا أردنا أن تعمل مؤسسات الدولة بشكل فعال. ويعني تمكين مؤسسات الدولة تمكين الحكومة الوطنية من توفير الخدمات لمواطنيها.

وفي أي وضع من أوضاع ما بعد انتهاء النزاع، فإن المشاركة الدولية المستدامة في مراحل بناء المؤسسات فيما وراء المشاركة العسكرية ضرورية لتحمل جهود بناء السلام. وفي أفغانستان، يشكل التعاون الإقليمي الفعال عنصرا إضافيا في عملية تحقيق الاستقرار. ويتعرض التقدم لخطر التداعي إذا لم تظل هذه الشراكات قوية.

ويشكل إضفاء الطابع الديمقراطي في البلدان الخارجة من النزاعات تحديا متعدد الأبعاد. وقد تعلمنا من خبرتنا أن عملية إضفاء الطابع الديمقراطي تتطلب وجود أمن مستدام، وكذلك دعم سياسي وإنمائي. ومع ذلك، كما تم التشديد عليه المرة تلو الأخرى، فإن الديمقراطية تنمو من الداخل ولا تستطيع الجهات الفاعلة الخارجية إلا أن تدعمها. ويجب أن يتعاون المجتمع الدولي وأصحاب المصلحة الوطنيين الرئيسيين في العمل معا باستراتيجيات تكاملية من أجل تقديم الدعم الفعال لعملية إضفاء الطابع الديمقراطي.

وفي السنوات القادمة، ستكون عملية الملكية الوطنية والقيادة، بالمشاركة المستمرة للشراكات الدولية أساسية بالنسبة لأفغانستان. وينطوي اعتماد عملية كابل على مسؤولية أفغانية أكبر بالنسبة للأمن والتنمية والحكم في البلد. وتبين الزيادة الكبيرة في مبلغ التمويل الدولي الذي يمر عبر حكومة أفغانستان الدعم المتجدد للملكية الوطنية. وتلتزم حكومة أفغانستان بالاضطلاع بالمسؤولية الكاملة عن الجهود الأمنية بدعم من المجتمع الدولي بنهاية عام ٢٠١٤. إنها عملية تدريجية تقوم على توافر الشروط وتعتمد على دعم بناء قوات الأمن الأفغانية من حيث حجمها وقوتها وقدرتها التشغيلية.

ويمكن أن يساعد بناء السلام عن طريق تطوير المؤسسات على معالجة أسباب الصراع. ومع ذلك، من الضروري إنهاء أعمال العنف من أجل تهيئة بيئة يمكن أن تزدهر فيها المؤسسات. ومن الممكن تدمير التقدم المحرز عندما تندلع شرارة النزاع. ويجب ألا ننسى الدروس التي تعلمناها في أفغانستان. إن المدرسة أو المستوصف الذي يبنى في ستة أشهر يمكن أن تدمره في ست دقائق حركة الطالبان وغيرها من المتطرفين. وعلاوة على ذلك، لا يمكننا المغالاة في أهمية الشراكات الدولية الفعالة خلال حالات ما بعد انتهاء الصراع. وفي هذا الصدد، يعد توفير الموارد وبناء القدرات على نحو كاف من الشروط المسبقة لضمان تحقيق السلام الدائم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لا يزال هناك عدد من المتكلمين مدرجين في قائمتي لهذه الجلسة. ولذلك أعتزم، بموافقة أعضاء المجلس، أن أعلق الجلسة حتى الساعة ١٥/٠٠.

علقت الجلسة الساعة ١٣/١٠.